مغربيــة الصحراء

حقائق وأوهام حول النزاع

دليل من أجل ترافع فعال ومؤثر



مصطفى الخلفي

يونيو 2019

الطبعة
الثانية يونيو 2019
مزيدة ومنقحة



الفهرس

من أجل فهم صحيح ومعرفة عميقة

تعرف قضية الصحراء المغربية ترويج أوهام وأباطيل مضللة تشوش على المعرفة الصائبة، وتزيف الوعي اتجاه حقيقة هذا النزاع الإقليمي، رغم أن تاريخ هذا النزاع وتطوره وواقعه غني بأدلة تهافت الخطاب المعادي لمغربية الصحراء، وتفكيك أوهام هذا الخطاب وتفنيد أباطيله.

تسرد هذه الوثيقة **15** وهما غلفت طبيعة هذا النزاع المزمن، وتكشف زيفها بحقائق أثبتتها معطيات التاريخ والجغرافيا، وعززتها تطورات السياسة والاقتصاد، وأكدتها جهود وضع الصحراء على طريق التحول إلى مركز للتنمية الرائدة، ومنطلقا للاستقرار والأمن في الساحل والصحراء الكبرى.

وبهاته المناسبة أتوجه بالشكر الجزيل لكل من السيد سعد لوديي والسيد محمد أصواب والسيد على الباهي على مساهمتهم القيمة في هذا الكتاب، والتي لولاها لما رأى هذا المؤلف النور.

مقدمة

الترافع المدني عن مغربية الصحراء: محددات منهجية وعملية

ينتظم الترافع المدني ضمن خمس محددات نعرض في هذا لتقديم العناصر الكبرى لها، بما يمكن من بلوغ أعلى درجات الفعالية والنجاعة والتأثير.

المحدد الاول: ضبط المقصود بالترافع: ماهو الترافع المدني؟

يقوم التعريف العملي للترافع على النقط التالية:

- مجموع المبادرات المدنية الهادفة لبناء موقف مناصر ومؤيد عند المتلقي واتخاذ قرارات من طرف أعضاء لجان وهيئات مستهدفين بالترافع؛
- المبنية على معطيات علمية وموثقة، والمستندة على حجج دامغة وحاسمة غير مشكوك في صحتها، والمعتمدة على مؤشرات ملموسة ووثائق تاريخية؛
- والتي تفند وتدحض حجج الخصم والطرف الآخر، وتوظف تقنيات المقارنة والشواهد المضادة وكشف التناقضات وهشاشة الطرح المعادي؛
- والمعتمدة على شهادات ومواقف أطراف من شخصيات وهيئات محايدة وغير مطعون في استقلاليتها؛
- مع تقديم كل ذلك بلغة واضحة وبسيطة وواقعية غير دعائية وبخلاصات عملية؛
- مع احترام اخلاقيات الترافع وخاصة المصداقية والنزاهة والدقة وعدم السقوط في المنطق الدعائي؛
- والتي توظف مهارات التناظر والحوار والترافع والإقناع؛
- وهو بالتالي يختلف عن عمليات التأطير والتوعية والتحسيس والتكوين وغيرها وان كانت مخرجاته من مضامينها.

المحدد الثاني: استيعاب تحولات المشهد الترافعي.

ان النجاح في العمل الترافعي عن القضية الوطنية يستلزم استيعاب تحولات المشهد الترافعي، ومن مؤشرات ذلك:

- وعي متزايد بضرورة بلورة فعل مدني حول القضية الوطنية، في ظل التطور النوعي للمجتمع المدني المشتغل في القضية الوطنية والمسنود بفعل أكاديمي وبحثي؛

- بروز خطاب جديد يطرح مقولات مضللة ويروج أوهام زائفة لاستصدار مواقف من الفاعلين الدوليين والمؤسسات الدولية والقارية ضد الوحدة الترابية؛

- توسع وتنامي المنصات الترافعية ذات العلاقة بالقضية الوطنية، بفعل تعدد المبادرات الدولية والقارية والوطنية والمدنية للتواصل بين الفاعلين المدنيين بدءا من الامم المتحدة والمنتديات الدولية وانتهاء بصندوق سيادي يخضع لتوصيات لجنة الاخلاقيات؛

- انفتاح واتساع تفاعل المغرب مع الاليات الدولية والقارية بإرادة وطنية مما يفتح مجالات للتدافع؛

- الدور الكبير للشبكات الاجتماعية والقنوات الفضائية والمنصات السمعية-البصرية في توفير فضاءات جديدة للترافع.

المحدد الثالث: تملك شروط الترافع الفعّال:

ومن أهم هذه الشروط:

- التكوين العلمي والمعرفة القانونية والتاريخية والميدانية؛

- ضبط آليات المؤسسات القانونية والمسطرية فهناك مواعيد محددة واجراءات شكلية ينبغي احترامها وصياغة معينة يجب اعتمادها ومعايير متعارف عليها فضلا عن هيمنة للغة الانجليزية؛

- اعتماد التخطيط الاستراتيجي في الترافع المتعدد الأبعاد: البعد القانوني، البعد التاريخي والشرعي، البعد الإعلامي، البعد السياسي، البعد الاجتماعي النفسي، البعد الفني؛

- الرصد المنتظم واليقظة الفعالة للمواقف والفاعلين للرد وتثبيت المواقف والحضور الدائم؛

- التكوين المستمر في تقنيات الترافع والتواصل الرقمي؛

- تيسير فرص التشبيك وبناء التحالفات الفاعلة في دعم الموقف الوطني.

المحدد الرابع: الاشتغال وفق رؤية واضحة مبنية على بلوغ نتائج محددة وفق مؤشرات دقيقة

ان تقدم وفعالية الترافع تتطلب استحضار النتائج المرجو بلوغها وفقا لمؤشرات منها:

- أن يقع تبني موقف مساند من طرف الفاعلين الدولتيين والمدنيين في الخارج ومنخرط في دعم الموقف الوطني ازاء قضية الصحراء المغربية والتوسيع المستمر لدائرة المناصرين للمَوقف الوطني؛
- أن يتم إبطال فعالية الحجج المروجة ضد الوحدة الترابية والوطنية؛
- ضمان استمرارية فكر المسيرة الخضراء وتمليك القضية للاجيال الجديدة؛
- تعميق المعرفة العلمية والدقيقة بمختلف الجوانب التاريخية والسياسية والشرعية والتنموية والدولية بالقضية الوطنية وذلك من طرف المشتغلين والفاعلين.

المحدد الخامس: التمييز المنهجي بين وأدواته

يقتضي الترافع الفعّال التمييز بين أدواته مع الجمع التكاملي بينها وأهمها:

- الترافع المنبري؛
- الترافع الرقمي؛
- الترافع الفني؛
- الترافع الأكاديمي؛
- الترافع الإعلامي.

خاتمة: هي محددات خمس نضعها في مقدمة هذا الدليل، بما يتيح استثمار مضامينه في مشاريع ومبادرات ترافعية.

الوهم الأول: «منطقة الصحراء آخر مستعمرة في إفريقيا»

وهم باطل بحكم التاريخ والقانون والواقع، فالصحراء المغربية محررة منذ غادرها الاستعمار الإسباني، والصحيح أنها قضية تجزئة وتقسيم.

الأدلة القانونية

1. إن تصنيف الأمم المتحدة لمنطقة الصحراء في قرارلها صادر سنة 1963 على أنها منطقة غير مستقلة[1] كان بناء على طلب المغرب، وذلك إبان استعمارها من طرف إسبانيا، أي قبل أزيد من 10 سنوات على خلق جبهة البوليساريو وقبل بروز أي مطالب انفصالية. أما الآن فالصحراء منطقة محررة بعد أن غادرها المستعمر الإسباني.

2. لم تكن منطقة الصحراء أرض خلاء إبان استعمارها من طرف إسبانيا سنة 1884. ففي رأيها الاستشاري الصادر بتاريخ 16 أكتوبر 1975، أكدت محكمة العدل الدولية على أن «... **(وادي الذهب والساقية الحمراء) لم تكن وقت الاستعمار الإسباني أرضا لا مالك لها**». وقد أكد نفس الرأي الاستشاري على أن «**المواد والمعلومات المقدمة إلى المحكمة تظهر وجود روابط ولاء قانونية، وقت الاستعمار الإسباني، بين سلطان المغرب وبعض القبائل التي تقطن إقليم الصحراء الغربية**»[2]. ولم يبادر المغرب إلى تنظيم المسيرة الخضراء لاسترجاع أقاليمه الجنوبية من قبضة المستعمر الإسباني إلا بعد صدور هذا الرأي الاستشاري الذي أكد روابط مغربية الصحراء، كما أن المغرب لم يسترجع صحراءه عسكريا بل عبر مسار طويل انطلق منذ استقلاله وأكده الخطاب التاريخي لمحمد الخامس في امحاميد الغزلان سنة 1958، وعبر

1 - قراررقم A/5514 الملحق الثالث.

2 - النص الكامل للرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية بخصوص قضية الصحراء المغربية على الرابط التالي :
http://www.icj-cij.org/docket/files/61/6194.pdf

قرار للأمم المتحدة[3] من خلال لجنة تصفية الاستعمار التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية، وكذا تجاه إسبانيا عبر اتفاقيات مدريد (14 نونبر 1975) والتي تقضي بانسحاب إسبانيا من الصحراء، وذلك بعد مسيرة سلمية، وبقرار أممي لمجلس الأمن للامم المتحدة رقم 690 الصادر في 29 أبريل 1991. الذي أرسل بعثة أممية عرفت بالمينورسو مهمتها الأساسية تنظيم استفتاء في الصحراء.

إن معالجة قضية الصحراء المغربية في الأمم المتحدة لا تتم في إطار الفصل السابع الذي يهم الإجراءات المتخذة في حالات تهديد السلم والإخلال به ووقوع العداوة، ففي هذه الحالة يبادر مجلس الأمن إلى اتخاذ القرارات اللازمة دون انتظار اتفاق الأطراف وصولا إلى استخدام القوة المسلحة لإقرار الحل، وإنما يتم في إطار الفصل السادس الذي يمكن من حل المنازعات سلميا والتي تمر حسب المادة 33 من المفاوضة والتوفيق والوساطة والتسوية. وهي من مسؤولية مجلس الأمن، فإن اشتغال اللجنة الرابعة (لجنة تصفية الاستعمار) لم يعد له أثر قانوني باعتبار أن المادة 12 من ميثاق الأمم المتحدة ينص على أن ذلك مرتبط بطلب صريح من مجلس الأمن حيث نصت على ما يلي (عندما يباشر مجلس الأمن، بصدد نزاع أو موقف ما، الوظائف التي رسمت في الميثاق، فليس للجمعية العامة أن تقدم أية توصية في شأن هذا النزاع أو الموقف إلا إذا طلب ذلك منها مجلس الأمن).

3. لم يسبق لمجلس الأمن للأمم المتحدة في أي من قراراته حول نزاع الصحراء البالغ عددها أكثر من 65 قرارا منذ سنة 1975، أو للأمين العام للأمم المتحدة في تقاريره البالغ عددها أزيد من 120، أو أية استشارة قانونية صادرة عن منظمة الأمم المتحدة أن وصف الصحراء «بالمستعمرة» أو المغرب بالبلد «المحتل»، بل إن الاستعمار الوحيد الذي عرفته المنطقة هو الاستعمار الإسباني لمدة حوالي 90 سنة، والمغرب باعتراف الأمم المتحدة يمثل السلطة الإدارية بالمنطقة، بحسب تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المؤرخ في 23 ماي 2003[4] والذي جاء في فقرته 38 «(...) **في أوائل عام 2001، تمكن مبعوثي الشخصي من**

3 - قرار 63/10

4 - تقرير الأمين العام عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء، بتاريخ 23 ماي 2003 تحت رقم S/2003/565

أن يقرر أن المغرب، بوصفه السلطة القائمة بالإدارة في الصحراء الغربية، مستعد لتأييد مشروع اتفاق إطاري بشأن مركز الصحراء الغربية يتوخى نقلا للسلطة إلى سكان الإقليم (...)»[5]. ومع ذلك، فإن المغرب لا يُعد فقط سلطة إدارية بالمنطقة، بل يمارس سيادته على أرضه، فمغربية الصحراء مسألة محسومة تاريخياً وشرعاً وقانوناً وواقعاً.

4. تم تعريف مفهوم «القوة المحتلة» بوضوح بموجب قرار لاهاي لسنة 1907 ومعاهدة جنيف الرابعة، الصادرة يوم 12 غشت 1949، اللذان ينصان على أن «القوة المحتلة» تنطبق على استعمار أرض دولة موجودة فعلا خلال نزاع دولي مسلح، وهو ما لا ينطبق بتاتا على حالة الصحراء المغربية[6].

5. تمثل العودة إلى منظومة الاتفاقيات الدولية للمغرب مع الدول الكبرى قبل نهاية القرن التاسع عشر، عنصرا كافيا لدحض مقولات نفي انتماء الصحراء إلى المغرب، ولا يتعلق الأمر باتفاقية أو اتفاقيتين، بل بأزيد من 12 اتفاقية دولية والتي تكاد تجمع على عدم استثناء الصحراء من مجال تطبيق الاتفاقيات بين المغرب وهذه الدول، وبعضها حرص على تحميل المغرب المسؤولية عن أي استهداف لهذه الدول انطلاقا من الصحراء[7]، منهما اتفاقيتان بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية في 1786 و1836، واتفاقية بين المغرب وبريطانيا في 1791، وثانية في 1801، وثالثة في 1824، ورابعة في 1856، وخامسة في 1895. أما مع إسبانيا فنذكر اتفاقية 1799، واتفاقية 1861، وكلاهما سابقة على الاستعمار الإسباني للصحراء في 1884. ومع فرنسا هناك معاهدة للا مغنية لسنة 1845 وبعدها اتفاقية يناير 1910. هذه الاتفاقيات الاستراتيجية الإثنتي عشرة التي وقعها المغرب مع الدول الكبرى آنذاك، كما تعضدها سلسلة من الاتفاقيات الجزئية الأخرى، تبرز أن المغرب كان هو الطرف السيادي الإداري والسياسي المفاوض في أمر الأقاليم الصحراوية، فضلا عن معاهدة مدريد لـ

5 - تنص الصيغة الأصلية لتقرير الأمين العام للأمم المتحدة باللغة الإنجليزية على أنه:

« (...) In early 2001, my personal envoy was able to determine that Morocco, **as the administrative power in Western Sahara**, was prepared to support a draft framework agreement on the status of Western sahara, which envisaged a devolution of authority to the inhabitants of the territory (...) ».

6 - «قضية الصحراء المغربية: أسئلة متداولة»، وثيقة من إعداد وزارة الشؤون الخارجية والتعاون، نونبر 2015.

7 - «الأوجه القانونية الدولية للصحراء المغربية»، د. عبد الفضيل اكنيديل، مطبعة الرسالة الرباط، 2006، ص. 96.

1880 التي أقرت بالسيادة المغربية، ومعاهدة الجزيرة الخضراء لسنة 1906 التي أقرت أيضا وحدة البلاد[8]، بالإضافة إلى معاهدة «سنترا» المبرمة بين اسبانيا والبرتغال التي تؤكد على أن السلطة المغربية كانت تمتد إلى ما وراء رأس بوجدور. ومن خلال هذه المعاهدات والوثائق التاريخية يتبين « أنه قبل أن تفكر اسبانيا في اغتصاب الصحراء المغربية كانت هذه النواحي تكوّن الناحية الجنوبية من المملكة المغربية وسكانها يدينون بالولاء لملوك المغرب في الوقت الذي لم يكن لاسبانيا نفسها كيان كدولة.... ثم إنه بعدما احتلت اسبانيا مركز الداخلة وظلت محاصرة فيه من طرف المغاربة طيلة 30 سنة، بل وحتى في الوقت الذي اعترفت لها فرنسا على الأوراق بوادي الذهب سنة 1900 والساقية الحمراء وايفني سنة 1912، في الوقت نفسه كان سلاطين المغرب أصحاب الأرض الشرعيون يمارسون سيادتهم بالأقاليم الصحراوية، بإيفني وطرفاية وبالساقية الحمراء وبوادي الذهب، فلم يكن وجود اسبانيا بالداخلة يختلف عن وجودها بسبتة ومليلية أو يختلف عن الوجود الانجليزي بطرفاية من سنة 1879 إلى سنة 1895. لذلك فإنه عندما كان المغرب يطالب باسترجاع أقاليمه الصحراوية لم يكن يطالب بشيئ غريب وإنما كان يطالب بشيئ هو منه وإليه» [9]

6. وقعت فرنسا واسبانيا يوم 27 يونيو 1900على معاهدة جزئية كانت تخص الأراضي الصحراوية المغربية وحدها، فكان حظ اسبانيا من تلك الصحراء الشاسعة القطعة الشاطئية الممتدة من الرأس الأبيض في الجنوب إلى رأس بوجدور في الشمال أي ما كان يعرف بمنطقة وادي الذهب. وهنا»[10] يمكن أن نتساءل لماذا جعلت الدولتان المذكورتان الحد الشمالي لعملية اقتسامها للصحراء في راس بجدور؟ والجواب واضح وهو أن كل من فرنسا واسبانيا كانتا على علم بأن بريطانيا العظمى كانت قد اعترفت بمغربية الأراضي الواقعة جنوب راس جوبي في معاهدتها مع المغرب ليوم 13 مارس 1895

8 - «الصحراء المغربية من خلال الوثائق الملكية»، القسم الأول، الأجزاء الأول والثاني والثالث، من إشراف وتقديم بهيجة سيمو، منشورات مديرية الوثائق الملكية، 2012.

9 - محمد ابن عزوز حكيم، السيادة المغربية في الاقاليم الصحراوية من خلال الوثائق المخزنية (الجزء الأول) مؤسسة بنشرة للطباعة والنشر، الدار البيضاء 1981 ص 23

10 - محمد ابن عزوز حكيم، السيادة المغربية في الاقاليم الصحراوية من خلال الوثائق المخزنية (الجزء الأول) مؤسسة بنشرة للطباعة والنشر، الدار البيضاء 1981 ص 23

7. وما يثبت أن الوجود الاستعماري الاسباني في الصحراء المغربية كان وجودا رمزيا وهامشيا، فالاحتلال الحقيقي لم يصبح ساري المفعول وشاملا إلا بعد الثلاثينات[11] ولهذا سعت اسبانيا إلى أن تثبت وجودها بشكل رسمي عبر تنازل من المغرب عن صحراءه في مفاوضات 1900 مع المغرب بعد أن فشلت اسبانيا في مفاوضتها مع فرنسا في يونيو 1900 الى أن تملصت فرنسا من الاحتلال الاسباني للساقية الحمراء[12] ولهذا سعت اسبانيا إلى عرض الأمر على المغرب مستغلة الضائقة المالية للمغرب للضغط عليه لتنفيذ تعهدات ما بعد حرب تطوان في 1860للتخلي عن إفني، لكن في مفاوضات 1900 تمكنت اسبانيا من تتميم ذلك بجعل الاحتلال يشمل أيضا المنطقة الممتدة إلى رأس بوجدور أي إفني والساقية الحمراء، «ولا يمكن مطالبة المغرب بالتخلي عن شيء لا يملكه»[13].

هذا من جهة، ومن جهة أخرى يجب ألا ننسى أن اسبانيا نفسها كانت قد اعترفت بمغربية الأراضي الواقعة بين رأس جوبي ورأس بوجدور في بروتوكول مراكش ليوم 20 يونيو 1900أي سبعة أيام فقط قبل إبرام معاهدة باريس ليوم 27 يونيو 1900»[14].

الأدلة التاريخية والاجتماعية

8. ثمة جهل بتاريخ الصحراء المغربية التي اندمجت بنيتها القبلية المتفرعة عن قبائل صنهاجة والقبائل المعقلية العربية مع المكون الإفريقي جنوب الصحراء في تشكيل النسيج الإثني والثقافي والاجتماعي للمغرب ككل، وهو ما تشهد به مختلف المراجع التي حررها مؤرخو المنطقة[15] من العصر الوسيط إلى ما

11 - جرمان عياش، «المطامع الاسبانية في الصحراء سنة 1900 مسألة الساقية الحمراء» ص 311 – ضمن حرمان عياش – دراسات في تاريخ المغرب – مطبعة النجاح الجديدة – البيضاء – 1986م

12 - نفس المرجع ص 314

13 - نفس المرجع ص 316

14 - محمد ابن عزوز حكيم، السيادة المغربية في الاقاليم الصحراوية من خلال الوثائق المخزنية (الجزء الأول) مؤوسسة بنشرة للطباعة والنشر، الدار البيضاء 1981 ص 17

15 - عن «الحكم الذاتي بأقاليمنا الجنوبية – المرتكزات التاريخية»، للأستاذة ماجدة كريمي، فاس، مطبعة فاس، 2010.

قبل الحماية، كالبكري، وابن عذارى، وابن خلدون والناصري والشيخ محمد المامي والشيخ ماء العينين، والتي تحفل بأدلة الروابط المتجذرة للصحراء في المغرب، حيث أنها شكلت الامتداد الجغرافي الطبيعي لشمال المغرب، فضلاً عن التداخل القوي في البنية القبلية والإطار اللغوي المشترك.

.9 هناك أزيد من 50 رسالة ووثيقة، مؤرخة من سنة 1692 إلى سنة 1910، تثبت استمرارية بيعة القبائل الصحراوية للملوك العلويين[16]. وتؤكد هذه الرسائل والنصوص على أن قبائل الصحراء المغربية كانت تؤكد وتجدد ولاءها للدولة المغربية، كما تفيد أن الملوك كانوا يتتبعون أحوال الصحراء وشؤونها وجهود تأمين المسالك التجارية. كما تشتمل هذه الرسائل على طلبات القبائل للسلطان لدعمهم تحسبا لكل اعتداء محتمل تتعرض له المنطقة من طرف القوات الأجنبية، بالإضافة إلى تدخل السلطان لإقرار الصلح أو التحكيم في النزاعات. وتشمل كذلك هذه الرسائل رفض ممثلي السلطان بالمنطقة التعامل مع الدول الأوروبية بموجب الولاء للدولة المغربية.

.10 هناك أزيد من 99 وثيقة تتعلق بظهائر شريفة، مؤرخة من 1692 إلى 1911، تقر ممارسة السيادة على الأقاليم الصحراوية وذلك عبر تعيينات العمال والقواد والقضاة في مختلف الأقاليم الصحراوية[17]. وتبرز هذه الوثائق حرص الملوك العلويين على الاهتمام بأحوال ساكنة الصحراء، إنصافا لهم وإحقاقا لهم، وذلك من خلال تعيين العمال والقواد والقضاة من بين أبناء هذه الأقاليم. ومن ضمن هذه الوثائق كذلك ما يثبت تبعية الأقاليم الصحراوية للقضاء الأعلى بمراكش وإحالة القضايا المعقدة عليه.

.11 من الأدلة التاريخية على مغربية الصحراء أنه عندما تعاظم التوغل الاستعماري في المغرب قامت قبائل الصحراء بخوض سلسلة معارك بطولية

16 - «الصحراء المغربية من خلال الوثائق الملكية»، القسم الأول، الأجزاء الأول والثاني والثالث، من إشراف وتقديم بهيجة سيمو، منشورات مديرية الوثائق الملكية، 2012.

17 - «الصحراء المغربية من خلال الوثائق الملكية»، القسم الأول، الأجزاء الأول والثاني والثالث، من إشراف وتقديم بهيجة سيمو، منشورات مديرية الوثائق الملكية، 2012.

ضد الاستعمار[18] ومن هذه المعارك على سبيل المثال معركة النيملان (05 نونبر 1906)، ومعركة كجوجت (16 مارس 1908)، ومعركة دامان (07 أبريل 1908)، ومعركة كجوجت الثانية (21 ماي 1908)، ومعركة «إكنينت التيكويت» (22 ماي 1908)، ومعركة خروفة (يونيو 1907)، ومعركة «المينان» (يونيو 1908)، ومعركة الغزلان (سنة 1908)، ومعركة الرشيد (16 غشت 1908)، ومعركة لتفتار (15 أكتوبر 1908)، ومعركة تنشبيه (سنة 1908)، ومعركة أماطيل (بين 30 دجنبر 1908 و02 يناير 1909)، ومعركة حمدون (08 يناير 1909)، ومعركة اغسرمت (28 أبريل 1909)، معركة «سيدي بوعثمان» شمالي مراكش (سنة 1912)، ومعركة لبيرات (10 يناير 1913)، ومعركة الخلجان (سنة 1910)، ومعركة القليب (11-10-9 مارس 1913)، ومعركة الحفرة (28 شتنبر 1913)، معركة اغواية (28 نونبر 1923)، ومعركة الحفرة الثانية (23 أكتوبر 1924)، ومعركة الطريفية (5-2 أبريل 1925)، ومعركة المسدورة (سنة 1927)، ومعركة غزي تجونين (شتنبر 1931)، وغزوة غزي السودان (أبريل 1932)، ومعركة أم التونسي (18 غشت 1932).

.12 ولهذا لم يكن بمقدور إسبانيا بسط هيمنتها على منطقة الصحراء إلا في سنة 1934، وذلك بسبب المقاومة والجهاد المغربي القوي. وقد شكلت هذه المقاومة خطرا ليس على إسبانيا وحدها ولكن أيضا على فرنسا، لأنها امتدت شمالا إلى مدينة مراكش، مما دفع إلى اعتبار الصحراء فاعلا أساسيا للمقاومة المغربية[19]. ولعل أبرز نموذج على ذلك معركة «سيدي بوعثمان» شمالي مراكش عام 1912. فهل يُعقل أن يترك عشرات الآلاف من مختلف قبائل الصحراء عائلاتهم وذويهم وراء ظهورهم ويقطعوا مسافات طويلة نحو مراكش، ليواجهوا القوات الفرنسية في معركة سيدي بوعثمان، لولا إيمانهم الراسخ بانتمائهم للمغرب المهدد بالاجتياح الفرنسي. وقد سقط منهم مئات الشهداء ما تزال قبورهم بسيدي بوعثمان قائمة حتى اليوم.

18 - عن «معلمة المغرب» الجزئين 26 و27 الخاصين بالصحراء المغربية، من تأليف الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، تحرير إبراهيم بوطالب، محمد الظريف، محمد دحمان، نور الدين بلحداد، ماء العينين النعمة علي، مولاي ادريس شداد، 2014، الرباط، دار الأمان.

19 - «الأوجه القانونية الدولية للصحراء المغربية»، د. عبد الفضيل اكنيديل، مطبعة الرسالة الرباط، 2006، ص. 22-23.

13. إن تلاحم أبناء الشمال والجنوب تكرر خلال سنوات 1956-1958، عندما هب أبناء الشمال للمقاومة في الجنوب، أثناء معركة التحرير التي خاضها الجميع، وذلك في معارك صحراوية بطولية منها معركة فم العشار (يوليوز 1956)، ومعركة مركالة (غشت 1956)، ومعركة الزمول (30 أكتوبر 1956)، ومعركة الزمول الثانية (يناير 1957)، ومعركة رغيوة (فبراير 1957)، ومعركة اكلي نتووكت (17 نونبر 1956)، ومعركة السويحات (28 دجنبر 1956)، ومعركة السمارة (يناير 1957)، ومعركة أشت (16 مارس 1957)، ومعركة أوسرد (شتنبر 1957)، ومعركة تاسلبا (25 نونبر 1957)، ومعركة الشاطئ (26 نونبر 1957)، ومعركة أكرارات أهل ابريهمات (27 نونبر 1957)، ومعركة بوجدور (27 نونبر 1957)، ومعركة الطريق (28 نونبر 1957)، ومعركة العيون الأولى (17 دجنبر 1957)، ومعركة المسيد (22 دجنبر 1957)، ومعركة اصضر (سنة 1957)، ومعركة الغردكي (سنة 1957)، ومعركة وادي الصفا (أواخر سنة 1957)، ومعركة العيون الثانية (11 يناير 1958)، ومعركة الدشيرة (13 يناير 1958)، ومعركة تافودرارت (01 فبراير 1958)، ومعركة طريق السدرة (09 فبراير 1958)، ومعركة أوركان (10 فبراير 1958)، ومعركة بيرنزران (23 فبراير 1958)، ومعركة أكنيدلف (15 دجنبر 1958)، بالإضافة إلى معركة أزغار وآكلو في سوس[20].

14. بحسب دراسة سوسيولوجية أنجزها عالم الاجتماع محمد الشرقاوي[21]، مدير بحث بالمركز الوطني للبحث العلمي بباريس، حول المؤشر الأفضل لقياس الاندماج الاجتماعي، حيث اعتبر أن روابط الزواج تعد المؤشر الأقوى في ذلك. فمن خلال تحليل السجلات العدلية التي تتضمن عقود الزواج منذ بداية سنة 1960 إلى غاية 2006 اتضح، بحسب الدراسة، أن الزواج خارج المجموعة أي بين الصحراويين وباقي الساكنة المغربية ارتفع تدريجيا حيث أثبتت نتائج هذا الاستطلاع أنه منذ سنوات الستينيات إلى اليوم انتقلت نسبة الزواج داخل المجموعة السكانية نفسها من أزيد من 97% إلى أقل من 55%، وهو ما يبرز الانتشار الواسع للزواج بين الأسر من مختلف مناطق المغرب من شماله وجنوبه.

20 - عن «معلمة المغرب»، من تأليف الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، 1989.

21 - Mohamed Cherkaoui, « Le Sahara liens sociaux et enjeux géostratégiques », The Bardwell press, Oxford, 2007, P. 137-159.

.15 من الأدلة التاريخية على مغربية الصحراء أيضا التوحيد الواقعي والاجتماعي الناتج عن العمل بالمذهب المالكي الموحد من شمال المغرب إلى جنوبه، وذلك منذ القرن العاشر الميلادي[22].

.16 لقد كان لعلماء الصحراء احتكاك وتفاعل بعلماء باقي مناطق المغرب مما أكد معاني الوحدة الدينية، خاصة مع علماء فاس، وهو ما سجلته مثلا الرحلة الحجازية لمحمد يحيى الولاتي ورحلة أبي عبد الله محمد الأمين الصحراوي وغيرها[23].

.17 كما كان علماء الصحراء عبر امتداد تاريخ المغرب دعاة وحدة بما أسهموا به من ربط لجنوب المغرب بشماله وتوطيد لدعائم البيعة في مناطق الصحراء عبر الزوايا الصوفية[24].

الأدلة السياسية

.18 إن المخطط الاستعماري استهدف المغرب منذ معركة إسلي مع فرنسا، بسبب الدعم المغربي لمقاومة الاستعمار الفرنسي في الجزائر أواسط أربعينيات القرن التاسع عشر، ونتج عن ذلك تقسيم المغرب بشكل أساسي بين كل من فرنسا في الجهة الوسطى وإسبانيا بشمال وجنوب البلاد بالإضافة إلى وصاية دولية على مدينة طنجة تحت إشراف 12 قوة أجنبية، كما أدى إلى تجزئة تنزيل هذا المشروع الاستعماري، عبر القضم التدريجي لأطرافه سواء على مستوى الصحراء في الشرق والجنوب أو الريف في الشمال. وقد اعتمدت المملكة المغربية سياسة التفاوض، عبر مراحل من أجل استرجاع مختلف الجهات من ترابها الوطني، وذلك في تطابق تام مع مبادئ وأهداف ميثاق الأمم

---

22 - «جهود علماء القرويين في خدمة المذهب المالكي: الأصالة والامتداد»، بحوث الندوة العلمية الدولية التي نظمها مركز دراس بن إسماعيل لتقريب المذهب والعقيدة والسلوك التابع للرابطة المحمدية للعلماء، فاس 23-21 أبريل 2011، ص. 168-131.

23 - «الوحدة الترابية من خلال العلائق العلمية بين الحواضر المغربية وامتداداتها الصحراوية، الشيخ محمد يحيى الولاتي أنموذجا»، د. حسن حميتو، دراسة نُشرت بالمجلة العلمية «مرآة التراث»، صادرة عن مركز الدراسات والأبحاث وإحياء التراث بالرابطة المحمدية للعلماء، العدد الرابع، فبراير 2015، ص. 29-12.

24 - نفس المرجع، ص. 24-23.

المتحدة، وبذلك تم استرجاع الأجزاء الأساسية في 1956. وقد اتبع المغرب نفس المنهج فيما يتعلق باسترجاع المناطق الصحراوية الواقعة آنذاك تحت الإدارة الإسبانية، حيث تمكن من استرجاع طرفاية سنة 1958 وسيدي إفني سنة 1969، بموجب معاهدتي سينترا وفاس، أما الصحراء المغربية فتأخر استرجاعها وتحريرها إلى سنة 1975.

19. من مفارقات النزاع حول الصحراء المغربية، والتي تؤكد على أنه نزاع إقليمي مفتعل، هي أنه لا ينطوي على أي من الخصائص التي تميز عادة النزاعات الإثنية التي تصارع فيها المجموعات من أجل الحق في تقرير المصير. ففي حالة نزاع الصحراء، الأطراف المعنية به لا تتميز بأي من تجليات الاختلاف التي تخص مجموعة بعينها. فمن خلال دين ولغة ومظاهر ساكنة منطقة الصحراء، لا شيء يميزها عن باقي الجهات الجنوبية للمغرب[25].

20. إذا كانت الصحراء «آخر مستعمرة في إفريقيا» كما يزعم خصوم المغرب، فلماذا قامت 51 دولة، إلى غاية يونيو 2019، بسحب أو بتجميد اعترافها بجمهورية البوليساريو المزعومة وذلك من أصل 83 دولة كانت تعترف بهذا الكيان الوهمي، أي تراجع لائحة الدول المعترفة بها لـ 30 من أصل 193 دولة عضو بالأمم المتحدة؟ مع الإشارة إلى أن 42 دولة من أصل 51 دولة سحبت اعترافها بالبوليساريو خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 2000 و2019 أي بنسبة 82 بالمائة من سحب الاعتراف. وتضم هذه، 51 دولة، كلا من غينيا الاستوائية (سنة 1980)، جزر سليمان (سنة 1989)، ساوتومي وبرانسيبي (سنة 1996)، جمهورية الكونغو (سنة 1996)، بوركينافاسو (سنة 1996)، بيرو (سنة 1996)، بينين (سنة 1997)، ليبيريا (سنة 1997)، سوازيلاند (سنة 1997)، توغو (سنة 1997)، ناورو (سنة 2000)، كيريباس (سنة 2000)، توفالو (سنة 2000)، كوستاريكا (سنة 2000)، كولومبيا (سنة 2000)، الهند (سنة 2000)، الجمهورية الدومينكية (سنة 2002)، أفغانستان (سنة 2002)، سيراليون (سنة 2003)، ألبانيا (سنة 2004)، صربيا (سنة 2004)، الجبل الأسود (سنة 2004)، مدغشقر (سنة 2005)، تشاد (سنة 2006)،

25 - « Not another failed state : Toward a realistic solution in the Western Sahara », J. Peter Pham, Journal of the Middle East and Africa, 10 april 2010, P. 3.

كينيا (سنة 2006)، سيشيل (سنة 2008)، فانواتو (سنة 2008)، أوروغواي (سنة 2008)، ملاوي (سنة 2008)، إيران (سنة 2009)، بوروندي (سنة 2010)، غينيا بيساو (سنة 2010)، غرينادا (سنة 2010)، دومينيكا (سنة 2010)، سانت لوسيا (سنة 2010)، سانت كيتس ونيفس (سنة 2010)، نتيغوا وبربودا (سنة 2010)، زامبيا (سنة 2011)، ليبيا (سنة 2012)، مالي (سنة 2013)، باراغواي (سنة 2013)، سانت فينسينت وجزر غرينادين (سنة 2013)، هايتي (سنة 2013)، رواندا (سنة 2015)، وسورينام (سنة 2016) وزامبيا التي أعلنت سحب الاعتراف في سنة 2016 وجرى تأكيد قرار السحب في سنة 2018. كما سحبت جمهورية جنوب السودان اعترافها ب»البوليساريو»، حيث أعلن وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي لجمهورية جنوب السودان، نيال دينق نيال، في 28 شتنبر 2018 في مقر الأمم المتحدة أن بلاده لا تعترف بوجود «البوليساريو»، مؤكدا أن الرئيس «سلفاكير ميارديت» كان بعث برسالة في هذا الشأن الى جلالة الملك محمد السادس، كما قررت السلفادور يوم 15 يونيو 2019 سحب اعترافها ب» الجمهورية الصحراوية» الوهمية ودعم الوحدة الترابية للمملكة، في ذات الاتجاه سحبت حكومة باربادوس اعترافها بالجمهورية الصحراوية المزعومة يوم 21 يونيو 2019.

.21 لم يسبق لـ 17 دولة إفريقية أن اعترفت بهذا الكيان المفتقد للمقومات القانونية، في حين قامت **22** دولة إفريقية أخرى إما بسحب أو تجميد اعترافها، مما يعني أن جمهورية البوليساريو الوهمية لا يعترف بها حاليا سوى حوالي ربع أعضاء الاتحاد الإفريقي.

.22 تتحمل الجزائر مسؤولية خلق وإدامة النزاع وتُعد طرفا مباشرا فيه، ففي فبراير من سنة 2002 كشف الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره تفضيلها لمقترح تقسيم الصحراء ورفضها مباشرة لمشروع الاتفاق الإطاري الذي تقدم به المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة جيمس بيكر في يوليوز 2001. وقد أشار تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المؤرخ ب23 ماي 2003، **إلى «(...) التحفظات الشديدة التي أعربت عنها حكومة الجزائر وإلى عدم استعداد جبهة بوليساريو النظر في مشروع الاتفاق الإطاري (...)»**. كما

أشار التقرير إلى «(...) **اقتراح تقسيم الإقليم الذي تفضله الجزائر وجبهة بوليساريو (...)**». ويبرز موقف الجزائر الرافض لمقترح الحكم الذاتي ليونيو 2001، حيث وجهت مذكرة باسمها للاعتراض المباشر والصريح، نشرت ضمن الملحق الثاني من تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المقدم إلى مجلس الأمن في 20 يونيو 2001. وهي مجرد أمثلة من العديد من الوقائع المستمرة، من أواسط السبعينيات في فترة الحرب إلى غاية اليوم، عن انخراط الجزائر في استهداف الوحدة الترابية للمغرب والتعبئة في المحافل الدولية ضدها، مثل خطاب وزير الخارجية الجزائري يوم 7 مارس 2016 في اجتماع مجلس حقوق الإنسان بجنيف.

الوهم الثاني: «هناك إقصاء لساكنة الصحراء من تدبير شؤون وثروات المنطقة»

وهم مضلل، فساكنة الصحراء تدبر شؤونها عبر ممثليها بالبرلمان وهيئاتها المنتخبة في إطار الجهوية المتقدمة

.23 يوجد **37** منتخب صحراوي مغربي من الجهات الصحراوية الثلاث في البرلمان (21 نائبا بمجلس النواب و12 بمجلس المستشارين بالإضافة إلى 4 ممثلين عن الغرف المهنية والمأجورين) يمثلون جهات العيون-الساقية الحمراء والداخلة-واد الذهب وكلميم-واد نون. كما يوجد 1340 مستشارا محليا على مستوى 86 جماعة بالجهات الثلاث، والذين تم انتخابهم خلال الانتخابات الجماعية والجهوية ليوم 4 شتنبر 2015. ويوجد أيضا 116 عضوا بمجالس العمالات والأقاليم و111 عضوا بمجالس هذه الجهات الثلاث.

.24 شهدت الانتخابات الجماعية والجهوية لـ 4 شتنبر 2015 نسبة مشاركة مرتفعة بالأقاليم الجنوبية، حيث بلغت حوالي 79% مقابل نسبة 53,7% على المستوى الوطني.

.25 شهدت الأقاليم الجنوبية تسجيل أعلى نسبة مشاركة في الانتخابات التشريعية لـ 7 أكتوبر 2016 مقارنة مع باقي جهات المملكة. فقد سجل إقليم أوسرد أعلى نسبة مشاركة بـ 76.71 في المائة، متبوعا بأقاليم طرفاية بـ 75.94 في المائة، وأسا الزاك بـ 66.07 في المائة، وبوجدور ب 64.30 في المائة، والسمارة ب 62 في المائة، والعيون ب 57.21 في المائة، ثم سيدي إفني ب 51.24 في المائة، وطانطان ب 49 في المائة، وكلميم بـ 43.57 في المائة، فيما بلغت نسبة المشاركة على الصعيد الوطني 43 في المائة.

.26 ينحدر رؤساء وأعضاء المجالس الجهوية والمحلية بالصحراء من هذه المنطقة، مما يعزز قيام الصحراويين بتدبير شؤونهم الذاتية بهذه الأقاليم، ويستجيب لمعايير الأمم المتحدة المتعلقة بتقرير المصير.

27. إلى جانب الهيآت المنتخبة، تم إحداث المجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية لترسيخ ثقافة التشاور، وفسح المجال الواسع أمام المواطنين للمساهمة باقتراحاتهم العملية في كل القضايا المتصلة بالوحدة الترابية للمغرب، وبالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأقاليم الجنوبية.

28. تضطلع اللجان الجهوية لحقوق الإنسان، تحت مسؤولية فعاليات حقوقية صحراوية مغربية، بدور رائد في الوساطة والحماية والنهوض بحقوق الإنسان وتعزيزها ومعالجة الشكايات وتتبع تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة وقد حظيت بالإشادة والتنويه من لدن المجتمع الدولي. وقد نص القانون الجديد بإعادة تنظيم المجلس الوطني لحقوق الانسان رقم 76.15 الصادر بالجريدة الرسمية عدد 6652 في 01 مارس 2018 على إحداث آلية وطنية للوقاية من التعذيب، مع التنصيص على أن اللجان الجهوية تمارس صلاحيات المجلس على مستوى الجهة.

29. تعرف جهات الصحراء الثلاث إجراء عمليات إحصاء دورية للسكان والسكنى، حيث تم إجراء أربع عمليات إحصائية بها، وذلك سنوات 1982، 1994، 2004 و2014، طبقا للمعايير الدولية. وبحسب نتائج الإحصاء الوطني للسكان والسكنى لسنة 2014، يبلغ عدد ساكنة جهة العيون-الساقية الحمراء 366.981 نسمة (342.683 بالوسط الحضري و24.298 بالوسط القروي)، وجهة الداخلة-وادي الذهب 142.067 نسمة (105.724 بالوسط الحضري و36.343 بالوسط القروي) وجهة كلميم-واد نون 433.410 (279.816 بالوسط الحضري و153.594 بالوسط القروي).

الوهم الثالث: «ثروات الصحراء تتعرض للنهب ضدا على القانون الدولي»

وهم زائف، فثروات الصحراء يتم استثمارها تحت مسؤولية ساكنة المنطقة وبإشراكهم

.30 أكد المستشار القانوني للأمين العام للأمم المتحدة هانس كوريل في رأي صادر سنة 2002 على إمكانية استغلال الثروات الطبيعية من طرف السلطة الإدارية للمنطقة[26]، وسبق للأمين العام للأمم المتحدة أن أكد، في تقريره المقدم لمجلس الأمن بتاريخ 23 ماي 2003 حول نزاع الصحراء، على أن المغرب يمثل السلطة الإدارية في منطقة الصحراء[27]، مع التأكيد على أن وضع المغرب في الصحراء ليس سلطة إدارية، بل هو يمارس سيادته على جزء من أرضه.

.31 أكد رأي المستشار القانوني للأمين العام للأمم المتحدة على أن العقود التي وقع عليها المغرب بخصوص التنقيب في السواحل الواقعة على طول الأقاليم الجنوبية لا تعتبر غير قانونية[28].

.32 يمارس المغرب سيادته على أرضه، كما أن القانون الدولي يؤكد على إشراك الساكنة المحلية وتحت مسؤوليتها في تدبير الثروات وهو ما يتم في المنطقة عبر بنية واسعة من الهيئات المنتخبة سواء محليا أو وطنيا، والتي تضم في وفق الانتخابات التشريعية لسنة 2016، 37 منتخبا صحراويا مغربيا يمثلون الجهات الصحراوية الثلاث في البرلمان، و1340 مستشارا محليا على مستوى 86 جماعة، و116 عضوا بمجالس العمالات والأقاليم، و111 عضوا بمجالس هذه الجهات الثلاث.

26 - رسالة موجهة من طرف هانس كوريل، المستشار القانوني للأمين العام للأمم المتحدة إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بتاريخ 29 يناير 2002 تحت رقم S/2002/161.

27 - تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المقدم لمجلس الأمن بتاريخ 23 ماي 2003 حول نزاع الصحراء تحت رقم S/2003/565.

28 - الفقرة 25 من نص رسالة هانس كوريل.

33. تم تخويل صلاحيات أوسع للجهات في مجال تدبير الثروات المحلية والمشاريع الاستثمارية والتنموية، وذلك في إطار تنزيل مشروع الجهوية المتقدمة الذي اعتمده المغرب لتعزيز الديمقراطية المحلية:

- نص القانون التنظيمي 111-14 المتعلق بالجهات على تمكينها من اختصاصات ذاتية واختصاصات مشتركة مع الدولة واختصاصات منقولة إليها من هذه الأخيرة، وتشمل الاختصاصات الذاتية أساسا التخطيط والتنمية الجهوية وإنعاش الأنشطة الاقتصادية ولا سيما منها دعم المقاولات، وتطوير السياحة وإحداث مناطق للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية؛

- نص القانون التنظيمي للجهات على وجوب قيام الدولة برصد موارد مالية قارة وكافية للجهات، من أجل تمكينها من ممارسة اختصاصاتها الذاتية وبتحويل الموارد المطابقة عند نقل كل اختصاص؛

- صارت تُرصد للجهات نسبة من حصيلة الضريبة على الشركات وحصيلة الضريبة على الدخل، وحصيلة الضريبة على القيمة المضافة، وحصيلة الضريبة على عقود التأمين وحصيلة واجبات التأمين والتنبر، وحصيلة الضريبة الخصوصية السنوية على السيارات؛

- نص القانون الجديد على أن رئيس المجلس الجهوي هو الآمر بالصرف لميزانية الجهة، وعلى تفعيل صندوق التأهيل الاجتماعي الذي يهدف إلى سد العجز في مجالات التنمية والبنيات التحتية الأساسية، وكذا تفعيل صندوق التضامن بين الجهات والذي يهدف إلى التقليص من التفاوتات بين الجهات.

34. إذا كان المغرب فعلا ينهب ثروات الصحراء كما يدعي ذلك خصوم وحدته الترابية، فلماذا أقر الكونغرس الأمريكي المؤرخ في قانون مالية سنة 2014 بتوسيع المساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية للمغرب في إطار (USAID) لتشمل البرامج المنجزة من قبل المغرب في منطقة الصحراء المغربية؟ ولماذا تشمل اتفاقية الصيد البحري بين المغرب والاتحاد الأوروبي منطقة الصحراء المغربية؟

35. أكدت المفوضية الأوروبية، في مارس 2015، على أن اتفاقية الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي في قطاع الصيد البحري «تتلاءم كليا مع القانون

الدولي». وأكد المتحدث باسم المفوضية المكلف بالشؤون البيئية والشؤون البحرية والصيد البحري، السيد «إنريكو بريفيو»، على أن التقارير المفصلة الخاصة بواجبات المغرب في ما يتعلق باستعمال الدعم القطاعي للمفوضية الأوروبية تؤكد أن بروتوكول الصيد البحري يخدم مصالح الساكنة المحلية برمتها، بما فيها ساكنة منطقة الصحراء، ويدعم القرار الجديد 5/2018 المعتمد من طرف المفوضية الأوروبية قراءة المغرب والاتحاد الأوربي لقرار محكمة العدل الأوربية الصادر في 27 فبراير 2018، وهي القراءة التي أكدت أن اتفاقية الصيد البحري بين الاتحاد الأوروبي والمغرب لازالت سارية المفعول ولا شيء يعارض تطبيقها في مياه الأقاليم الجنوبية المغربية.

36. تعد مصادقة لجنة الشؤون الخارجية بالبرلمان الاوروبي يوم 21 نونبر 2018 بأغلبية واسعة على الاتفاق الفلاحي بين المغرب والاتحاد الأوروبي بمثابة سقوط وهم يروجه الانفصاليون بادعاءات استغلال الثروات الطبيعية، حيث يؤكد التصويت على أن لجان البرلمان الأوروبي وليس فقط هيئات أو حكومات ترفض مقولة استغلال الثروات، وتؤكد أن ذلك أصبح متجاوزا، بل يسجل أن هناك مجهودات كبيرة من قبل الأوروبيين وغيرهم لتثمين الثروات الطبيعية المكرسة من قبل المغرب ولفائدة الساكنة، بالإضافة إلى مجهود التضامن الوطني المغربي لإرساء نموذج تنموي في منطقة الصحراء.

37. إن تصويت البرلمان الأوروبي يوم 12 فبراير 2019 لصالح اعتماد اتفاق الشراكة في مجال الصيد المستدام بين المغرب والاتحاد الأوروبي بأغلبية الأصوات التي تجاوزت 70 بالمائة يجيب بشكل واضح على الأسئلة التي أثارتها المحكمة الأوروبية، ويوضح أن إدراج الأقاليم الجنوبية للمملكة ضمن هذا الاتفاق، دليل لا لبس فيه على عدم إمكانية تصور أي شراكة مع المغرب إلا في إطار احترام وحدته الترابية. كما أن التقرير الذي أنجزه الاتحاد الأوروبي على مستوى السنوات الأربع الماضية، أظهر بشكل موضوعي الأثر الإيجابي للاتفاق على سكان الأقاليم الجنوبية المغربية. وهي شهادة على التزامات المملكة المغربية بتنمية أقاليمها الجنوبية.
وقد صادق البرلمان المغربي يوم 24 يونيو 2019 وبالإجماع على مشروع قانون رقم 10.19 يوافق بموجبه على الاتفاق على شكل تبادل رسائل بين

المملكة المغربية والاتحاد الأوروبي ومشروع قانون رقم 14.19 يوافق بموجبه على اتفاق الشراكة في مجال الصيد المستدام بين المملكة المغربية والاتحاد الأوروبي وعلى بروتوكول تطبيقه وكذا على تبادل الرسائل المرافقة للاتفاق المذكور، مع التأكيد على أن «إدراج الأقاليم الجنوبية للمملكة يبرز مما لا لبس فيه أنه لا يمكن تصور أي شراكة مع المغرب إلا باحترام وحدته الترابية». وسيسمح الاتفاق الجديد والبروتوكول التطبيقي لـ 128 باخرة من 10 دول أعضاء في الاتحاد الأوربي بالصيد لمدة 4 سنوات في المياه الأطلسية المتاخمة للمغرب والممتدة من رأس سبارطيل إلى الرأس الأبيض، بما فيها المياه المتاخمة للأقاليم الجنوبية للمملكة، فيما يتطرق تبادل الرسائل للمواقف السياسية والدبلوماسية للطرفين بخصوص الصحراء المغربية ودعم المسار الأممي لحل القضية.

.38 في تعليقها على قرار صادر عن محكمة العدل الأوروبية في 10 دجنبر 2015، والمتعلق بالاتفاق الفلاحي بين المغرب والاتحاد الأوروبي، أكدت الممثلة العليا للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة بالاتحاد الأوروبي، فيديريكا موغيريني، على أن «هذا القرار يؤكد على أنه لا وجود لبند في القانون الدولي يمنع الاتحاد من المصادقة على اتفاقيات تجارية أو غيرها مع المغرب، وحتى تلك التي من شأنها أن تؤثر على منطقة الصحراء».

.39 تشير الآلة الدعائية لخصوم المغرب إلى استغلال منجم «فوس بوكراع» للفوسفاط وتسوقه كنموذج لما تسميه «نهب» ثروات الصحراء، والواقع أن احتياطي هذا المنجم من الفوسفاط لا يمثل سوى 1.64% من الاحتياطي الوطني[29]، وتكمن الدوافع الرئيسية وراء إبقاء هذا المنجم مشغلا في أثره الاجتماعي على المنطقة، حيث يشغل 1900 عامل، بالإضافة إلى الاستثمارات التي قامت بها الشركة المستثمرة للمنجم لفائدة تنمية المنطقة والتي بلغت ما بين سنتي 1976 و2011 ما يناهز 250 مليون دولار[30].

29 - «فوس بوكراع: الاستثمار في مستقبل الفوسفاط في منطقة الصحراء»، تقرير صادر عن مؤسسة المكتب الشريف للفوسفاط في يناير 2013. http://www.ocpgroup.ma/sites/default/files/filiales/document/pre-sentation_phosboucraa_fr.pdf

30 - بحسب تدقيق من طرف مؤسسة محايدة للتدقيق ونشر من قبل شركة «بوتاش كور» في أبريل 2011 حول ضضعية منجم فوس بوكراع (Potash Corp). file:///C:/Users/user/Downloads/POT_Western_Saha-ra_11-2015.pdf

40. إن النهب هو ما يقع في مخيمات تندوف من طرف البوليساريو، فقد كشفت عدة تقارير دولية على وجود تحويل للمساعدات الإنسانية بشكل غير مشروع، حيث كشف تقرير للمكتب الأوروبي لمكافحة الغش، أُعد في الفترة ما بين سنتي 2003 و2007، وصدر في بداية سنة 2015، اختلاسات مكثفة ومنظمة منذ سنوات عدة، من قبل الجزائر والبوليساريو، للمساعدات الإنسانية الدولية الموجهة للساكنة في مخيمات تندوف في جنوب غرب الجزائر. حيث يقتصر توزيع المساعدات على الجزء الذي يمكن ساكنة مخيمات تندوف من العيش، أما الباقي فيتم بيعه في الأسواق الأجنبية لفائدة مسؤولين جزائريين كبار وأعيان البوليساريو، وذلك حسب المكتب الأوروبي الذي يُرجع هذه الاختلاسات إلى المبالغة في تقدير عدد ساكنة تندوف وبالتالي حجم المساعدات المقدمة.

41. صادق البرلمان الأوروبي، اعتمادا على خلاصات المكتب الأوروبي لمكافحة الغش، في أواخر أبريل 2015، على قرار يؤكد هذه الاختلالات، ويدعو إلى اتخاذ إجراءات تصحيحية لمنع تكرار هذه الممارسات نهائيا.

42. سبق لتقرير صادر عن وحدة التحريات التابعة للمفتشية العامة لمفوضية الأمم المتحدة العليا للاجئين[31] في 12 ماي 2005 أن أشار إلى أن المساعدات المقدمة للمخيمات تستهدف 158.000 مستفيدا، استنادا على ادعاءات جبهة البوليساريو حول ساكنة المخيمات، وذلك بالرغم من أن تقديرات المفوضية العليا لشؤون اللاجئين لسنة 2005 قلصت عدد الساكنة بالمخيمات من 158 ألف نسمة إلى 90 ألف شخص.

43. خلص تقرير وحدة التحريات التابعة للمفتشية العامة لمفوضية الأمم المتحدة العليا للاجئين إلى وجود تلاعب بالمساعدات الإنسانية[32]. وقد دعا في هذا الإطار إلى ضرورة إجراء إحصاء لساكنة المخيمات، وفي حال رفض السلطات الجزائرية لذلك، دعا إلى تخفيض حجم المساعدات تفاديا للتلاعب بها.

31 - تقرير تحري رقم INQ/04/005 صادر بجنيف بتاريخ 12 ماي 2005، عن وحدة التحريات التابعة لمكتب المفتش العام لمفوضية الأمم المتحدة العليا للاجئين.

32 - نفس المرجع السابق.

الوهم الرابع: «40 سنة على رحيل إسبانيا والصحراء ما تزال منكوبة»

تضليل مفضوح، فالصحراء اليوم تعد نموذجا للتضامن والتنمية في منطقة الصحراء الكبرى، وما يزال مسار تنميتها منفتحا على المستقبل لمواجهة التحديات

أكدت عدة تقارير على تحقيق إنجازات اقتصادية واجتماعية ملموسة على مستوى التنمية الاجتماعية بالأقاليم الجنوبية للمملكة والحد من الفقر ومن أوجه اللامساواة، كما تم تحقيق إنجازات تجاوزت في كثير من الأحيان المعدلات المسجلة وطنيا، وهو ما يتجلى في:

الاستثمار الوطني

44. طيلة 40 سنة تجاوز حجم الإنفاق العمومي على البنيات التحتية (الطرق والمطارات والموانئ) والمنشآت الاجتماعية (المدارس، المستشفيات، الإنارة، السكن، التطهير السائل) ما يناهز 70 مليار درهم. كما تم اعتماد 77 مليار درهم للعشر سنوات المقبلة، ومقابل كل درهم ينتج عن ثروات الصحراء يقع إنفاق 7 دراهم من طرف الدولة على تنمية المنطقة.

45. يجسد البرنامج التنموي للأقاليم الجنوبية الذي كان موضوع اتفاقيات إطار موقعة أمام جلالة الملك في نونبر 2015 بالعيون ثم بالداخلة في فبراير 2016، نموذجا رائدا لتنمية هذه الأقاليم، ويتعلق الأمر على الخصوص بتوقيع 4 اتفاقيات إطارتهم 41 اتفاقية نوعية و683 مشروعا بغلاف مالي إجمالي يبلغ 71 مليار درهم، تمت مراجعته بالزيادة ليبلغ أكثر من 80 مليار درهم. وتتوزع المشاريع حسب الجهات وفق مايلي: 251 مشروعا يخص جهة كلميم واد نون بغلاف مالي يبلغ 11.7 مليار درهم، ثم 137 مشروعا يهم جهة الداخلة وادي الذهب بغلاف مالي 21 مليار درهم و255 مشروعا يخص جهة العيون الساقية الحمراء بغلاف مالي يبلغ 12.8 مليار درهم.

46. بلغت النسبة العامة لتقدم أشغال مشاريع برنامج تنمية الأقاليم الجنوبية (2015-2021)، إلى حدود شهر مارس 2018، ما يناهز 48 %. ويتوقع أن تصل هذه النسبة إلى حوالي 70% مع متم سنة 2018. كما بلغت قيمة الاعتمادات الملتزم بها إلى حدود نهاية شهر مارس 2018 حوالي 21 مليار درهم.

47. تشهد الأقاليم الجنوبية استثمارات ضخمة تشمل مختلف المجالات، منها تشييد الطريق الأطلسي تيزنيت- الداخلة على طول 1000 كلم بكلفة 8.5 مليار درهم، ثم انجاز برامج تهم قطاع الفوسفاط والطاقات المتجددة والمركز الاستشفائي الجامعي بالعيون ب2.9 مليار درهم، وربط الداخلة بالشبكة الكهربائية الوطنية، مع مشروع الميناء الأطلسي بالداخلة ب 9.6 مليار درهم، ومواصلة المجهود في قطاع الماء وتزويد الساكنة بالماء الصالح للشرب و مشروع مواصلة إنجاز القطب التكنولوجي فم الواد بمبلغ 2.1 مليار درهم، وربط الداخلة بالشبكة الوطنية للكهرباء 2.3 مليار درهم، وبرنامج للفلاحة التضامنية بـ 1.5 مليار درهم.

وحسب المفوض الأوروبي المكلف بالشؤون الاقتصادية والمالية والضرائب والجمارك « بيير موسكوفيتشي» أنه عبر اعتماد مقاربة محايدة وغير مسيسة فإن» منح التفضيلات الجمركية للمنتوجات القادمة إلى الاتحاد الأوروبي من الصحراء المغربية تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة، مبرزا أن 45 ألف منصب شغل محلي يرتبط مباشرة أو غير مباشرة بقطاع الصيد البحري و 14 ألف منصب مرتبط مباشرة بالإنتاج الفلاحي».

وفي 03 أبريل 2019، أبلغ الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريس، في نسخة مسبقة من تقريره الجديد الذي قدمه إلى مجلس الأمن حول الصحراء، أعضاء المجلس أن المغرب يواصل الاستثمار في الصحراء المغربية، مشددا على أن الساكنة المحلية تستفيد بشكل مباشر من هذه الاستثمارات وتتم استشارتها بشأنها.

وأبرز السيد غوتيريس، في هذا التقرير، الهدوء والاستقرار اللذين يسودان في الصحراء المغربية.

ويقر تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بالجهود الكبيرة التي يبذلها المغرب لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في منطقة الصحراء، في إطار النموذج التنموي الجديد المرتكز على التنمية المستدامة وتشغيل الشباب.

محاربة الفقر والفوارق الاجتماعية

.48 سنة 1975، كانت الأقاليم الجنوبية للمملكة تسجل معدلات التنمية الأكثر انخفاضا، وهي اليوم تسجل المعدلات العليا، على جميع المستويات. حيث كان 50% من ساكنة المنطقة يعيشون تحت عتبة الفقر، وكانت الأمية شبه عامة. أما الآن وبفضل الإجراءات التنموية المعتمدة فقد تحسنت مؤشرات التنمية البشرية بشكل كبير[33]. حيث تعد اليوم جهتا العيون والداخلة من بين أقل الجهات فقرا في المغرب بنسب فقر تبلغ على التوالي 2,2% و2,6% مقابل 8,9% معدلا وطنيا[34]. تراجع الفقر «المتعدد الأبعاد» بالأقاليم الجنوبية للمملكة، والذي يشمل مختلف أبعاد التقدم الاجتماعي ومعيشة وظروف سكن الأسر والتمدرس والصحة، حسب المقاربة المسماة «أكسفورد» المعتمدة من طرف برنامج الأمم المتحدة للتنمية. وهذا الشكل من أشكال الفقر قد تراجع من 18,4% سنة 2001 إلى 4,3% سنة 2014 مقابل 27% و8,1% على التوالي على الصعيد الوطني[35].

.49 سجل الناتج الداخلي الإجمالي بالجهات الجنوبية بين سنتي 2004 و 2013، نموا سنويا متوسطا معدله 8,9٪، متفوقا عن الصعيد الوطني حيث يصل إلى 6,1٪. هذا، وبنمو بلغ معدله 5,8٪ في السنة خلال الفترة 2004 -2013، كما أن الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد بهذه الجهات تجاوز المعدل

33 - « Rapport sur le développement humain dans les provinces du Sud du Royaume : Acquis et perspectives », par Emmanuel Dierckx de Castelé, économiste, ancien Représentant résident du Programme des Nations Unies pour le développement (PNUD), pour l'Agence pour la promotion et le développement économique et social des provinces du Sud du Royaume, août 2008.

34 - «النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية»، تقرير صادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، بتاريخ أكتوبر 2013، ص. 36 (www.cese.ma)

35 - «40 سنة بعد المسيرة الخضراء: النمو الاقتصادي والتنمية البشرية بالجهات الجنوبية للمغرب»، تقرير صادر عن المندوبية السامية للتخطيط، سنة 2015.

المسجل بجهة الرباط - سلا - القنيطرة ومكنه من تبوئ المرتبة الثانية بعد جهة الدارالبيضاء- سطات، وعلى المدى المنظور، فهو مؤهل من الاقتراب من المعدل المسجل بجهة الدار البيضاء-سطات البالغ 9.4٪، وبحسب المندوبية السامية للتخطيط فقد رافق هذا الصعود الاقتصادي بالجهات الجنوبية تحسن متميز لتطور ظروف معيشة السكان وتراكم رأس المال البشري، مسجلا في هذين المجالين أداء فاق المعدل الوطني.[36]

.50 بلغ الناتج الداخلي الخام لكل فرد بجهة العيون 39.072 درهم للفرد برسم الفترة 2016-2001 في حين بلغ المتوسط الوطني للناتج الداخلي الخام لكل فرد وفي نفس الفترة 22.743 درهم للفرد. فيما بلغ هذا الناتج الداخلي الخام لكل فرد بجهة الداخلة وادي الذهب 26.762 درهم للفرد.

.51 استفادت ساكنة منطقة الصحراء ما بين 2007 و2012 من 2.242 مشروعا في إطار المبادرة الوطنية للتنمية الوطنية واستفاد منها 495.840 شخصا، أي ما يناهز 52% من العدد الإجمالي لساكنة هذه الأقاليم. وتهم نصف هذه المشاريع جمعيات وتعاونيات (1.065 من أصل 2.242)، ويمثل تمويلها 10% من الميزانيات (152.4 مليون درهم). وهناك 702 من المشاريع (أي 31 بالمائة) تهم أنشطة مدرة للدخل[37].

.52 بلغت المساعدات المباشرة وغير المباشرة المقدمة لساكنة منطقة الصحراء من طرف الدولة حوالي 4,7 مليار درهم، كما أن المساعدات المباشرة التي يوزعها برنامج الإنعاش الوطني على ما يقارب 34.000 شخص بميزانية قدرها 589 مليون درهم، تمثل نصف الميزانية المخصصة لهذا البرنامج على المستوى الوطني[38].

---

36 - «40 سنة بعد المسيرة الخضراء: النمو الاقتصادي والتنمية البشرية بالجهات الجنوبية للمغرب»، تقرير صادر عن المندوبية السامية للتخطيط، سنة 2015.

37 - »النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية»، تقرير صادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، بتاريخ أكتوبر 2013، ص. 36 (www.cese.ma)

38 - »النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية»، تقرير صادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، بتاريخ أكتوبر 2013، ص. 35 (www.cese.ma)

53. تزامن الانخفاض في مستويات الفقر مع تراجع مستوى الفوارق الاجتماعية، التي يتم حسابها بمؤشر جيني (Gini) الذي يعطي قياسا رقميا لعدالة توزيع الدخل القومي، حيث تقلص هذا المؤشر ما بين 2001 و2014، بنسبة 10,5% مقابل 4,7% على المستوى الوطني[39].

54. حقق مؤشر التنمية البشرية بالجهات الجنوبية للمملكة تقدما من سنة 2004 إلى سنة 2014 بنسبة 11,6%. وبهذا يكون قد تجاوز المستوى الذي حققه هذا المؤشر على الصعيد الوطني، مقتربا بذلك من إنجازات جهتي الدار البيضاء-سطات والرباط سلا-القنيطرة في هذا المجال.

55. نفقات الاستهلاك النهائي للأسر لكل فرد ارتفعت ب 6% بالجهات الجنوبية للمملكة ما بين 2004 و2013، مقابل 5,6% على الصعيد الوطني، حيث اقتربت من مستوى التفاوتات المسجلة بجهتي الدار البيضاء - سطات والرباط - سلا - القنيطرة[40].

56. يبرز مؤشر التضامن الوطني لفائدة الجهات الجنوبية مستوى التضامن الذي يخصصه المغرب لفائدة تنمية الأقاليم الجنوبية، حيث تبلغ الضرائب والجبايات بالنسبة للناتج الداخلي الإجمالي على صعيد الجهات الجنوبية : 1,1%، في حين تبلغ هذه النسبة على المستوى الوطني 21,8%[41].

الولوج إلى الخدمات الأساسية

57. تجاوزت المؤشرات الخاصة بولوج الخدمات العمومية الكبرى، وخصوصا الماء والتطهير والربط بشبكة الكهرباء بالمنطقة كلها المعدلات الوطنية (أكثر من 84% مقابل 70% وطنيا في ما يخص الكهرباء، وحوالي 70% في ما يتعلق بالماء الصالح للشرب مقابل 55% وطنيا)[42].

39 - «40 سنة بعد المسيرة الخضراء: النمو الاقتصادي والتنمية البشرية بالجهات الجنوبية للمغرب»، تقرير صادر عن المندوبية السامية للتخطيط، سنة 2015.

40 - نفس المرجع السابق.

41 - نفس المرجع السابق.

42 - »النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية»، تقرير صادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، بتاريخ أكتوبر 2013، ص. 37 (www.cese.ma)

58. بالاستناد إلى النتائج الرئيسية للإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014[43]، تبلغ نسبة التمدن بجهة العيون-الساقية الحمراء نسبة 93,4% وجهة الداخلة-واد الذهب 74,3% مقارنة بنسبة وطنية للتمدن تبلغ 60,3%.

التمدرس والخدمات الصحية والسكن

59. بلغت نسبة محو الأمية سنة 2012 في أوساط ساكنة الأقاليم الجنوبية 67,8 بالمائة أي أعلى من نظيرتها في ربوع المملكة (61,7 بالمائة)[44]. وللإشارة، ففي سنة 1985، كانت نسبة الأمية التامة لدى الأشخاص أرباب الأسر، أي الذين كان من المفترض أن يتمدرسوا خلال الحقبة الاستعمارية الإسبانية، تبلغ نسبة 78% من ساكنة المنطقة. لكن من بداية سنوات 2000، وبالرغم من ثقل مخلفات هذه الحقبة، فقد تم تخفيض هذه النسبة إلى 50,6%، مقابل معدل وطني لهذه النسبة يبلغ 66,1% [45].

60. يبلغ معدل تمدرس الأطفال ما بين 7 و12 سنة نسبة 98,4% بجهة العيون-الساقية الحمراء و97,5% بجهة الداخلة- واد الذهب مقابل معدل وطني في حدود 94,5%. وتسجل جهة العيون أعلى مستويات إنهاء السلك الابتدائي (132%). كما تم تسجيل أفضل نسبة نجاح في الباكالوريا 64% بالداخلة-وادي الذهب مثلا [46].

61. هناك ثلاثة مؤشرات يتم اعتمادها لقياس رأس المال البشري، أول هذه المؤشرات يقيس متوسط عدد سنوات التعليم لدى السكان الذين تبلغ

---

43 - النتائج الرئيسية للإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014 (www.hcp.ma)

44 - «النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية»، تقرير صادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، بتاريخ أكتوبر 2013، ص. 36 (www.cese.ma)

45 - « Rapport sur le développement humain dans les provinces du Sud du Royaume : Acquis et perspectives », par Emmanuel Dierckx de Castelé, économiste, ancien Représentant résident du Programme des Nations Unies pour le développement (PNUD), pour l'Agence pour la promotion et le développement économique et social des provinces du Sud du Royaume, août 2008. P. 19-20. http://www.portailsudmaroc.com/documents/300610_191232-rdhsud-version-finale-27-8.pdf

46 - «مذكرة حول التوزيع الجهوي للاستثمار: الاستثمار العمومي في خدمة تنمية ترابية مندمجة ومتوازنة»، مرفقة بمشروع قانون المالية لسنة 2016، وزارة الاقتصاد والمالية، ص. 19 (finances.gov.ma).

أعمارهم 25 سنة أو أكثر، وقد بلغ المؤشر في هذه الجهات3,4 سنوات في 2004 و4,6 سنوات في 2014، متفوقا بذلك على المعدل الوطني البالغ 4,4 سنوات. المؤشر الثاني يعبر عن نسبة الأشخاص، لدى نفس الفئة العمرية السالفة الذكر، الذين يعادل أو يفوق مستواهم التعليمي سلك الثانوي الإعدادي. وقد زادت هذه النسبة من 23,8٪ سنة 2004 إلى 33,3٪ سنة 2014 في هذه الجهات، مقابل 23٪ و 30,4٪ على التوالي على الصعيد الوطني. أما المؤشر الثالث الذي يقاس به الرأس المال البشري، فيتعلق بأمل الحياة المدرسية، وهو عبارة عن متوسط عدد سنوات الدراسة التي يأمل شخص متمدرس قضاءها في نظام التعليم والتكوين. وقد تطور هذا المؤشر بالجهات الجنوبية من 11,4 سنة في 2004 إلى 13,5 سنة في 2014، متجاوزا بذلك المعدل الوطني (12 سنة)، أو ذلك الخاص بجهة الدار البيضاء-سطات (12,7 سنة) أو جهة الرباط – سلا-القنيطرة (12,5 سنة).

.62 بالنسبة لمعدلات وفيات الأطفال، بحسب إحصائيات سنة 2008، وفي مقابل معدل وطني كان يبلغ 45,8 حالة وفاة لكل 1000 ولادة، فإن هذا المعدل كان يبلغ 22,9 حالة وفاة لكل 1000 ولادة في جهة الداخلة، و32,9 بجهة كلميم و33,8 بجهة العيون[(47)]، مع العلم أن المعدل الوطني تراجع الى 22 حالة وفاة في 1000 دون سن الخامسة في المسح الوطني لسنة 2018.

.63 تم تسجيل أعلى معدلات الإنفاق على الخدمات الصحية والسكن برسم مساهمات الجماعات الترابية (دون احتساب مساهمات الدولة) لتصل إلى 1989 درهم/ للفرد بجهة الداخلة-وادي الذهب و1585 درهم/للفرد بجهة العيون-الساقية الحمراء و1502 درهم/ للفرد بجهة كلميم-واد نون[(48)].

47 - « Rapport sur le développement humain dans les provinces du Sud du Royaume : Acquis et perspectives », par Emmanuel Dierckx de Castelé, économiste, ancien Représentant résident du Programme des Nations Unies pour le développement (PNUD), pour l'Agence pour la promotion et le développement économique et social des provinces du Sud du Royaume, août 2008. P. 22.
http://www.portailsudmaroc.com/documents/300610_191232-rdhsud-version-finale-27-8.pdf

48 - «مذكرة حول التوزيع الجهوي للاستثمار: الاستثمار العمومي في خدمة تنمية ترابية مندمجة ومتوازنة»، مرفقة بمشروع قانون المالية لسنة 2016، وزارة الاقتصاد والمالية، ص. 19 (finances.gov.ma).

.64 شهدت نسبة الأسر بالوسط الحضري التي تقيم في مساكن من نوع فيلا أو شقة في عمارة أو دار مغربية حديثة، بين سنتي 2004 و2014، تحسنا ملحوظا انتقلت معه من 77,2٪ إلى 92٪. فيما تقيم 53,8٪ منها بمساكن لا يتعدى عمرها 20 سنة، وتبلغ نسبة الأسر التي تقيم بمساكن يتراوح عمرها ما بين 20 و50 سنة 40,1٪. هذا، وتقيم تسعة أسر من كل عشرة بمساكن مرتبطة بشبكة عمومية لتوزيع الكهرباء و93,7٪ تتوفر على الماء الصالح للشرب. فيما تلجأ 92,5٪ من الأسر لخدمات المصالح الجماعية للتخلص من النفايات المنزلية و73,3٪ منها إلى شبكة الصرف الصحي و15٪ للحفر الصحية للتخلص من المياه العادمة[49].

تصورات سكان المنطقة بخصوص ظروف العيش والتماسك الاجتماعي

.65 أنجزت المندوبية السامية للتخطيط، في شتنبر 2014، بحثا تكميليا موازاة مع الإحصاء العام للسكان والسكنى، وهو يشمل أحاسيس وتصورات سكان الأقاليم الجنوبية للمملكة بخصوص أبعاد العيش الكريم والتماسك الاجتماعي بالجهات الجنوبية. وقد كان من نتائج هذا البحث التكميلي[50]:

- حوالي 83٪ من الأشخاص المتراوحة أعمارهم ما بين 20 و59 سنة صرحوا على أن معنوياتهم عالية وأنهم متفائلون بشأن المستقبل (مقابل 80٪ على الصعيد الوطني)؛
- حوالي 72٪ من الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم ما بين 20 و59 سنة عبروا عن شعورهم بتحسن ظروف عيشهم مقابل 68٪ على الصعيد الوطني؛
- 61٪ من الأشخاص المنتمين لنفس الفئة العمرية يعتبرون أن السياسات العمومية ساهمت في تحسين ظروف معيشتهم مقابل 59٪ على الصعيد الوطني؛
- يعتبر 71٪ من الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم ما بين 20 و59 سنة أن مختلف مكونات المجتمع المغربي العرقية والدينية والسياسية والاجتماعية، تعيش في تناغم تام ولا تشوب علاقاتها أية توترات. وتمثل هذه النسبة 66٪ على الصعيد الوطني.

---

49 - «40 سنة بعد المسيرة الخضراء: النمو الاقتصادي والتنمية البشرية بالجهات الجنوبية للمغرب»، تقرير صادر عن المندوبية السامية للتخطيط، سنة 2015.

50 - نفس المرجع السابق.

.66 تم تسجيل دينامية أكثر ونمو للناتج الداخلي الخام بالجهات الجنوبية للمملكة يفوق المعدل الوطني، فقد بلغ ناتج النمو الاقتصادي 12% و10.6% على التوالي بجهة العيون-الساقية الحمراء وجهة الداخلة-وادي الذهب[51] وذلك خلال الفترة 2001-2016 في حين بلغ المعدل الوطني خلال نفس الفترة 5.6 بالمائة كمعدل للنمو.

.67 عرف الناتج الداخلي الإجمالي للفرد بالأقاليم الجنوبية زيادة ب 5,8% سنويا متجاوزا بذلك المعدل الخاص بجهة الرباط – سلا – القنيطرة، ومؤهلا على المدى المنظور، من الاقتراب من المعدل المسجل بجهة الدار البيضاء-سطات البالغ 4,9٪[52].

.68 تم تسجيل أفضل أداء لسوق الشغل بنسبة نمو سنوية بلغت +3,3% بالأقاليم الجنوبية للمملكة[53]، وذلك بالرغم من التحديات المطروحة على مستوى التشغيل ومواجهة آفة البطالة بالمنطقة.

.69 عرفت جهة العيون -الساقية الحمراء دينامية مهمة بمعدل نمو سنوي أعلى من المتوسط الوطني الذي بلغ 6,2% خلال الفترة 2001-2013، حيث عرفت نموا بنسبة 10,6% خلال نفس الفترة.

.70 تم تحقيق أعلى نسبة إنشاء للمؤسسات الصناعية على المستوى الوطني خلال الفترة 1998 - 2012، بكل من جهات العيون-الساقية الحمراء (15,4%) والداخلة-وادي الذهب (8,9%) وكلميم-واد نون (6,1%)[54].

---

51 - «مذكرة حول التوزيع الجهوي للاستثمار: الاستثمار العمومي في خدمة تنمية ترابية مندمجة ومتوازنة»، مرفقة بمشروع قانون المالية لسنة 2019، وزارة الاقتصاد والمالية، ص. 31 (finances.gov.ma).

52 - «40 سنة بعد المسيرة الخضراء: النمو الاقتصادي والتنمية البشرية بالجهات الجنوبية للمغرب»، تقرير صادر عن المندوبية السامية للتخطيط، سنة 2015.

53 - «مذكرة حول التوزيع الجهوي للاستثمار: الاستثمار العمومي في خدمة تنمية ترابية مندمجة ومتوازنة»، مرفقة بمشروع قانون المالية لسنة 2019، وزارة الاقتصاد والمالية، ص. 31 (finances.gov.ma).

54 - «مذكرة حول التوزيع الجهوي للاستثمار: الاستثمار العمومي في خدمة تنمية ترابية مندمجة ومتوازنة»، مرفقة بمشروع قانون المالية لسنة 2016، وزارة الاقتصاد والمالية، ص. 1 (finances.gov.ma).

آفاق اقتصادية واعدة

.71 تم الإعلان بتاريخ 7 نونبر 2015 بالعيون، تحت إشراف صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، عن المشاريع التي يتضمنها النموذج الجديد للتنمية بالأقاليم الجنوبية للمملكة[55] بغلاف مالي بقيمة 77 مليار درهم، وذلك في إطار الاحتفاليات بالذكرى الأربعين للمسيرة الخضراء. ويستند هذا النموذج التنموي على ركائز رئيسية، تتمثل في إحداث أقطاب تنافسية قادرة على خلق دينامية جديدة للنمو وخلق فرص الشغل الكافية خاصة بالنسبة للشباب والنساء، وتعزيز التنمية المندمجة وتثمين البعد الثقافي بالاستناد على الحكامة المسؤولة في إطار الجهوية المتقدمة وتكريس ثقافة حقوق الإنسان لتعزيز الثقة وترسيخ الديمقراطية، وضمان التنمية المستدامة وتحسين شبكات الربط بين الأقاليم الجنوبية وباقي ربوع المملكة من جهة، والدول الإفريقية جنوب الصحراء من جهة أخرى. وتشمل هذه البرامج 12 مجالا أساسيا:

I. قطاع الفوسفاط: باستثمار يبلغ 16,8 مليار درهم، يسعى مشروع فوسبوكراع للتنمية الصناعية إلى تثمين الفوسفاط محليا ودمج كل حلقات السلسلة الإنتاجية إلى غاية التصدير بما يمكن من التثمين الأمثل للموارد وبالتالي تقوية استفادة السكان المحليين منها؛

II. مشاريع التثمين الفلاحي: تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية للسكان من خلال خلق فرص الشغل (11 ألف فرصة عمل) وتنويع مصادر الدخل والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية وذلك من خلال التثمين الفلاحي لمنطقة الداخلة باستثمار يقدر ب 1,3 مليار درهم على 5 ألف هكتار عبر تحلية مياه البحر بغية المحافظة على الفرشة المائية للأجيال القادمة، فيما سيتم على مستوى إقليم بوجدور استثمار 465 مليون درهم لتهيئة 100 هكتار؛

III. تطوير الفلاحة التضامنية: سيتم إنجاز 50 مشروعا لتطوير الفلاحة التضامنية بالأقاليم الجنوبية ب 1,5 مليار درهم سيستفيد منه 16 ألف و800 مستفيد؛

IV. تثمين منتجات الصيد البحري وتربية الأحياء المائية: سيتم إنجاز مشاريع كبرى على صعيد جهة الداخلة واد الذهب ستمكن من خلق 8 ألف فرصة عمل عبر مشروعين

55 - عرض مستفيض حول النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية متاح على بوابة الصحراء المغربية .www sahara.gov.ma

رئيسيين يتعلقان بتثمين المنتجات البحرية (1,2 مليار درهم) وتطوير قطاع تربية الأحياء المائية في ثلاث مناطق جغرافية (3,7 مليار درهم)؛

V. إنجاز سد على واد نون بإقليم كلميم: سيمكن هذا السد من تدارك الخصاص في التزود بالماء الشروب وسيسمح بتعبئة المياه اللازمة لسقي الاراضي الفلاحية بسافلة السد وسيساهم في حماية المنطقة من الفيضانات؛

VI. السياحة الإيكولوجية: سيتم إحداث قطب سياحي جديد وتقديم عرض سياحي مبتكر، يجمع ما بين البحر والصحراء والثقافة والبعد الايكولوجي، مع تطوير عرض تكميلي مرافق حول الثقافة والبيئة والمنتجات المحلية. ويهم البرنامج السياحي إحداث 84 مشروعا سياحيا باستثمار يبلغ 2,1 مليار درهم؛

VII. إنشاء المركز الاستشفائي الجامعي للعيون: سيتم إنشاء هذا المركز باستثمار يقدر ب 1,2 مليار درهم بغية تحسين ولوج المواطنين إلى الخدمات الصحية ذات الجودة العالية؛

VIII. إنشاء مشروع تكنوبول: سيتم إنشاء مشروع تكنوبول بمنطقة فم الواد بالعيون ب 2 مليار درهم باعتباره قطبا للتكوين والتطوير والابتكار التكنولوجي والثقافي؛

IX. البعد البيئي: تم تحديد ثلاثة محاور للتنمية المستدامة والمحافظة على النظم الايكولوجية الهشة من خلال المحافظة على الثروات البحرية والموارد المائية وتنمية الطاقات المتجددة والمحافظة على النظم الايكولوجية؛

X. تقوية تغطية الهاتف النقال: يولي النموذج التنموي أهمية كبرى لتحسين الربط المجالي للأقاليم الجنوبية سواء مع باقي الأقاليم أو بقية العالم حتى تتمكن من الاستفادة من جميع الفرص التي يتيحها الموقع الجيواستراتيجي للمملكة. ولتحقيق ذلك ستتم تقوية وتوسيع تغطية الهاتف النقال من الجيل الثاني والثالث والرابع باستثمار مالي يبلغ مليار درهم، حيث يقوم المشروع على انجاز روابط جديدة للألياف البصرية والتحديث المستمر للشبكات؛

XI. إنجاز الطريق الأطلسي السريع تزنيت - العيون – الداخلة: يهدف هذا المشروع إلى تحقيق ربط مجالي أفضل للأقاليم الجنوبية بما يضمن تعزيز التجارة مع الشمال وتطوير وسائل النقل وتحسين السلامة الطرقية، حيث سينفذ هذا المشروع في مرحلة أولى باستثمار مالي أولي يقدر ب 8,5 مليار درهم؛

XII. إنجاز ميناء الداخلة الأطلسي: تشمل مشاريع النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية للمملكة إنجاز ميناء الداخلة الأطلسي على الواجهة الأطلسية ب 6 مليار درهم.

.72 وفق احكام المادة 115 من القانون التنظيمي المتعلق بالجهات وفي نهاية شهر غشت 2018 تمت المصادقة على مخطط التنمية الجهوية لجهتي العيون الساقية الحمراء وجهة الداخلة وادي الذهب، وتبلغ تكلفة المخطط الجهوي للتنمية الجهوية لجهة العيون الساقية الحمراء مايناهز 66 مليار درهم خلال الفترة 2016-2021، بينما تبلغ التكلفة بالنسبة لجهة الداخلة وادي الذهب ما يقارب 27 مليار درهم خلال الفترة 2017-2022. وقد بلغت عدد المشاريع المبرمجة برسم الفترة 2018-2020 أكثر من 270 مشروعا بمبلغ إجمالي يصل 37 مليار درهم.

الوهم الخامس: «ساكنة الصحراء تتعرض لإبادة حقوقية وسط التعتيم»

كذب صريح، فالصحراء مفتوحة وحقوق الإنسان تتقدم في إطار الإنصاف والمصالحة والمسؤولية

73. لقد عمل المغرب منذ سنوات على مواجهة الإشكاليات الحقوقية المطروحة في المنطقة بكل جرأة ومسؤولية، حيث أرسى هيئة الإنصاف والمصالحة لطي صفحة الماضي للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وقد تلقت اللجنة 5027 ملف لأشخاص من الأقاليم الجنوبية ضمن حوالي 26.063 شخص على المستوى الوطني وخصصت لها تعويضا بقيمة 1,804 مليار درهم لكافة الملفات، وضمنها 618 مليون درهم أي حوالي 72 مليون دولارلتعويض ملفات من الأقاليم الصحراوية الجنوبية، فضلاً عن برامج الإدماج الاجتماعي لفائدتهم. كما أقدم المغرب على تعويض الضحايا المدنيين الذين تعرضوا للاختطاف واحتجزوا لدى البوليساريو وعددهم 217 شخص بحوالي 85 مليون درهم[56].

74. وفي ذات الوقت، لا تتوانى الأطراف الأخرى عن استعمال أي أسلوب من أجل عرقلة محاولة التوصل إلى حل واقعي وتوافقي لهذا النزاع، إذ جعلت من استغلال حقوق الإنسان أداة استراتيجية لخنق مسلسل المفاوضات السياسية ونسف القفزة الإيجابية التي خلقتها المبادرة المغربية للحكم الذاتي، وهي بالتالي تُسهم في ترسيخ حالة الجمود التي من شأنها أن تجعل من المنطقة كلها بؤرة للتوتر السياسي وتعرضها للمخاطر الأمنية. في المقابل، ظلت المملكة المغربية ملتزمة بمتابعة التفاوض وأكدت مرارا إرادتها السياسية من أجل التوصل إلى حل سياسي توافقي.

75. قام المجلس الوطني لحقوق الإنسان في عام 2011 بإنشاء لجنتين جهويتين في العيون والداخلة تضم فاعلين صحراويين مغاربة وتعمل على رصد ومعالجة أوضاع حقوق الإنسان بالمنطقة على غرار اللجان الأخرى بباقي جهات المغرب.

56 - تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان أمام البرلمان لسنة 2014 ص. 16.

76. أشاد مجلس الأمن في تقاريره وآخرها قراره رقم 2285 الصادر في أبريل 2016 بإنشاء هذا المجلس وبفروعه الجهوية بالصحراء. وللإشارة، لم تقدم أية هيئة دولية معتمدة على التشكيك في مصداقية هذه اللجان أو الطعن في أعمالها. وقد ساهمت عمليا تقارير هذه اللجان، إضافة إلى تقارير المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في تحسين أوضاع حقوق الإنسان بالمنطقة.

77. تم سنة 2015 إصلاح مدونة القضاء العسكري ونتج عنها إلغاء محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية بصفة نهائية.

78. على مستوى الحقوق والحريات الأساسية، فإن الحق في الحياة وفي الأمن مضمون، كما أن الحق في أمن الممتلكات والأشخاص مضمون بموجب الحق العام، وفي ظل الشروط نفسها التي تعرفها باقي أقاليم المملكة. كما أن الحق في التنقل وفي مغادرة الأقاليم والجماعات الجنوبية أو الإقامة فيها حق تتم ممارسته ممارسة تامة[57].

79. يحدد القانون على مستوى مجموع التراب الوطني، ومن ضمنه الأقاليم الجنوبية، شروط إنشاء جمعيات المجتمع المدني، وينص القانون في هذا الإطار على أن الجمعيات يتم إنشاءها بكل حرية وتتمتع بالأهلية القانونية بمجرد التصريح القبلي لدى السلطات الإدارية المحلية وليس الترخيص، وبمجرد استيفاء ملف التصريح يتم تسليم وصل الإيداع بالتصريح. ولا ترفض السلطات منح وصل الإيداع إلا في حالة الإخلال بالقواعد المسطرية المنصوص عليها قانونيا.

80. حصلت جمعية في الصحراء تعبر عن مواقف مناقضة للموقف المغربي الصحراوي الوحدوي، على وصل الإيداع سنة 2015، عقب تنفيذ حكم قضائي لفائدتها. وينشط أنصار هذه الجمعية على المستوى الخارجي والداخلي ويتمتعون بحرية السفر إلى الخارج وإلى تندوف. ويتعلق الأمر بالجمعية الصحراوية لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

57 - «النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية»، تقرير صادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، بتاريخ أكتوبر 2013، ص. 35 (www.cese.ma)

81. بلغ عدد الجمعيات المصرح بها في جهتي العيون-الساقية الحمراء والداخلة-وادي الذهب ما مجموعه 4070 جمعية والتي تنشط في شتى المجالات (3331 جمعية بجهة العيون، و739 بجهة الداخلة)، من ضمنها 503 جمعية مُصرح بها برسم سنة 2015. كما بلغ عدد الجمعيات المصرح بها من فاتح يناير إلى 30 أبريل 2016 ما مجموعه 149 جمعية.

82. بالإضافة إلى كون حرية الولوج إلى الأنترنت متاحة، هنالك تعددية حزبية وجمعوية مهمة تعكس حيوية مكونات المجتمع الصحراوي.

83. ليس هناك أي مقتضى قانوني ولا تنظيمي يحد من الحريات الجماعية. فكل المنظمات النقابية ذات التمثيلية لها فروع محلية، وباستطاعتها التدخل، بصفة قانونية، في العلاقات المهنية. وهي كلها تنظم مسيرات وتظاهرات في الأقاليم الجنوبية، وبخاصة في فاتح ماي بمناسبة عيد الشغل[58].

84. حق الإضراب مكفول في الأقاليم الجنوبية للمملكة، ولا تعرف في المنطقة أية حالة يتم اللجوء فيها إلى الفصل 288 من القانون الجنائي، الذي يعاقب، بحجة المس بالحق في الشغل، على تنظيم الإضراب أو المشاركة فيه.

85. وتخضع التظاهرات والتجمعات بالأقاليم الجنوبية للمملكة لنفس القواعد المسطرية المعمول بها بباقي مناطق المملكة، أي أنها لا يتم منعها سوى في الحالات التي من شأنها المساس بالأمن الوطني، أو بالسلامة العمومية أو بالنظام العام أو بحقوق وحريات الغير. وقد بلغ عدد المظاهرات التي تم تنظيمها من فاتح يناير إلى 31 دجنبر 2015، على الطريق العمومية بجهتي العيون-الساقية الحمراء والداخلة-وادي الذهب ما مجموعه 379 مظاهرة شارك فيها 11.950 متظاهرا (28 مظاهرة بأوسرد، 40 ببوجدور، 62 بالسمارة، 166 بالعيون، 82 بوادي الذهب، ومظاهرة واحدة بطرفاية).

86. أكدت تقارير الأمين العام لمجلس الأمن S/246 الصادر في أبريل 2015، و S/355 الصادر في 2016، و S/307 الصادر في 2017، و S/277 الصادر في

58 - نفس المرجع السابق.

29 مارس 2018، على أنه قام خلال الفترة التي تغطيها التقارير، عددا كبيرا من الوفود الأجنبية من الهيئات التشريعية الوطنية والبعثات الديبلوماسية والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية وكذلك عدد من الصحافيين والباحثين الأكاديميين بزيارات ميدانية شملت كل مناطق الصحراء المغربية.

.87 خلال سنة 2014، قام 23.906 أجنبي من 123 جنسية بزيارة منطقة الصحراء، وخلال سنة 2015، قام 23.774 أجنبي من 126 جنسية بزيارة المنطقة. أما بخصوص سنة 2016، وإلى حدود أواخر شهر مارس، فقد زار المنطقة 5062 أجنبي من 96 جنسية. وتضم هذه الزيارات المتنوعة والمتعددة بعثات دبلوماسية، وبرلمانيين، وصحافيين، وباحثين وممثلي منظمات حقوقية، وقد قاموا بالتحرك بكل حرية وبالتواصل مع الجميع، بمن فيهم أشخاص يحملون فكرا انفصاليا.

.88 الحالات جد محدودة لترحيل أجانب قدموا إلى بعض المدن المغربية في الصحراء تعود حصريا لعدم احترام الإجراءات القانونية المتعلقة بالتواصل مع القنوات الرسمية أثناء القيام بأنشطة مثلما هو معمول به في كافة الدول، بالإضافة إلى مساهمتهم في أحداث تؤدي إلى نشوب توتر والمس بالنظام العام.

.89 قامت المقررة الأممية الخاصة المعنية بالحق في الغذاء بزيارة الأقاليم الجنوبية للمملكة، في إطار زيارتها للمغرب في الفترة الممتدة من 5 إلى 12 أكتوبر 2015. كما سبق أن زار المنطقة، في شتنبر 2012، المقرر الأممي المعني بمناهضة التعذيب، كما تمت زيارة المسؤول الأممي للسجون سنة 2017.

الوهم السادس: «مخيمات تندوف جنة حقوقية»

وهم مضلل، فالمخيمات تعرف حالات موثقة للرق والتعذيب وقمع حرية التعبير والرأي المعارض والاحتجاز والحرمان من حرية التنقل

.90 للبوليساريو سجل أسود في انتهاك حقوق الإنسان، فقد أكد تقرير لمنظمة «هيومن رايتس ووتش» تحت عنوان «حقوق الإنسان في الصحراء الغربية ومخيمات تندوف للاجئين»[59]، صدر في 16 دجنبر 2008، على أن «**حقوق سكان مخيمات تندوف ما زالت عرضة للانتهاكات بسبب عزلة المخيمات وعدم وجود حركة مراقبة ميدانية لحقوق الإنسان، وغياب الإشراف من قبل الدولة المضيفة (الجزائر) من أجل ضمان احترام حقوق الإنسان الخاصة بالصحراويين الذين يعيشون داخل مخيمات البوليساريو على الأراضي الجزائرية**». وقد أكد التقرير على :

- أن «جبهة البوليساريو تحتكر الخطاب السياسي وتُهمِّش من يشككون في استمرار قيادتها أو يعارضونها في القضايا الأساسية. ولا يوجد في المخيمات معارضين أو مظاهرات أو وسائل إعلام أو منظمات ذات أهمية حقيقية تنتقد جهاراً شرعية جهة البوليساريو بصفتها تجسيداً للقضية الوطنية، أو تضغط لصالح قبول العرض المغربي بالحكم الذاتي الصحراوي تحت سلطة المغرب».

- أن «الجزائر تنصلت فعلياً من مسؤولية انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها البوليساريو على الأراضي الجزائرية. وهذا مستحيل، إذ أن على المجتمع الدولي أن يُحمّل الحكومة الجزائرية المسؤولية عن أي انتهاكات ترتكبها جبهة البوليساريو في الجزائر، بالإضافة إلى مسؤولية البوليساريو عنها».

- كما يرصد التقرير المعاناة التي يتكبدها كل من يرغب في مغادرة المخيمات، حيث أشار إلى أن «من غادروا المخيمات متوجهين إلى الصحراء الغربية اتفقوا في القول على أنهم أخفوا مستقرهم النهائي، خشية محاولة البوليساريو منعهم من السفر إذا عرفت الجبهة بمقصدهم. وهذا الخوف تسبب في مغادرة الكثيرين دون اصطحاب

59 - تقرير لمنظمة «هيومن رايتس ووتش» تحت عنوان «حقوق الإنسان في الصحراء الغربية ومخيمات تندوف للاجئين»، 16 دجنبر 2008. https://www.hrw.org/node/255800

أمتعتهم أو أقاربهم ممن كانوا سيصطحبونهم معهم لولا هذا الخوف؛ مما يسفر عن ضغوط ومشقة لا ضرورة لها».

.91 بحسب تقرير آخر أصدرته منظمة «هيومن رايتس ووتش» في أكتوبر 2014، ويتكون من 94 صفحة، تحت عنوان «خارج الرادار: حقوق الإنسان في مخيمات تندوف»[60]، على أن هذه المنظمة توصلت إلى عدد من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، ومن ضمنها:

- أن «أشكال من العبودية لا زالت قائمة في المخيمات»، وأن «الضحايا في عدد من الحالات صحراويون ذوو بشرة داكنة، وأن العبودية تمارس على شكل القيام بأعمال منزلية غير تطوعية». وقد حثت المنظمة الدولية، في هذا الصدد، جبهة البوليساريو على «مضاعفة الجهود للقضاء على أي مظهر للعبودية»؛
- استهداف المعارضين ومنعهم من حرية التعبير، وضمنهم حالة مصطفى سلمة ولد سيدي مولود، والتي وصفتها المنظمة «باعتقال بدوافع سياسية واضحة». كما أكد التقرير على أن «البوليساريو تحتكر الخطاب السياسي في المخيمات»؛
- تقرير المنظمة وثق ممارسة الاعتداء الجسدي والتعذيب في المخيمات، وكدليل على ذلك حالة الفنان الصحراوي علال ناجم القارح الذي تعرض للتعذيب بسبب معارضته لقيادة البوليساريو؛
- وثق التقرير حالة «ثمانية مدنيين كانوا قيد التحقيق أو صدرت بحقهم أحكام من قبل المحكمة العسكرية الصحراوية». وقد أكد جميع الرجال الثمانية للمنظمة «إن السلطات قد أبقتهم رهن الحبس الاحتياطي فترة أطول مما يسمح به القانون دون الحصول على أمر المحكمة اللازم لتمديدها. وبالإضافة إلى ذلك، احتفظت السلطات على اثنين من الثمانية في السجن بعد انقضاء مدة عقوبتهما»؛
- يؤكد تقرير المنظمة على أن معظم وسائل الإعلام التي يديرها الصحراويون المقيمون في مخيمات اللاجئين في تندوف هي مؤسسات رسمية، ولا تمنح صوتا لوجهات النظر المنتقدة أو المعارضة.
- يحمل تقرير المنظمة الجزائر مسؤولية الخروقات الجسيمة لحقوق الإنسان التي تعرفها المخيمات.

60-«خارج الرادار: حقوق الإنسان في مخيمات تندوف» https://www.hrw.org/ar/report/2014/10/18/267930

- ليست هناك أية إمكانية لتعددية الرأي بمخيمات تندوف مع طغيان الحزب الوحيد والإعلام الوحيد، بحسب شهادات منظمات حقوقية.
- دعت منظمة «هيومن رايتس ووتش» في تقريرها جبهة البوليساريو إلى العمل «على أن يكون لسكان المخيمات الحرية في انتقاد سياساتها وقيادتها بشكل سلمي وفي الدفاع عن خيارات أخرى غير الاستقلال».

.92 كشف التقرير السنوي لمنظمة «العفو الدولية» الصادر برسم 2015-2016 عن عدم اتخاذ جبهة البوليساريو «مجددا عن اتخاذ أي خطوات لمحاسبة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتُكبت في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي في المخيمات الخاضعة لسيطرتها»[61].

.93 حالة مصطفى سلمة ولد سيدي مولود، المفتش العام السابق لما يسمى ب»شرطة البوليساريو» تشكل مثالا حيا للحرمان من حرية التعبير. حيث تعكس هذه الحالة بجلاء رفض أي رأي مخالف لرأي قادة هذه الحركة الانفصالية، حيث أن صوت قيادة البوليساريو هو وحده المسموح به وأن من يجرؤ على انتقاد هذا الصوت أو التعبير عن رأي مخالف ومستقل، يتعرض للاضطهاد والاعتقال والتعذيب. وقد تعرض مصطفى سلمة ولد سيدي مولود لممارسات لا إنسانية لأنه عبر بحرية عن دعمه لمشروع الحكم الذاتي كحل لإنهاء نزاع الصحراء المغربية، حيث زُج به في السجن لعدة أشهر وتعرض للتعذيب الجسدي والنفسي ولم يُطلق سراحه إلا نتيجة للضغط الدولي.

.94 إن صفة «لاجئين» التي تتصف بها ساكنة مخيمات تندوف تبقى صفة غير مسلم بها على ضوء اتفاقيات «جنيف» المتعلقة بالموضوع، فقد سلطت دراسة علمية للجامعي والخبير الدولي عبد الحميد الوالي[62] الضوء على المسؤولية الدولية التي تقع على عاتق الجزائر بخصوص الوضع في مخيمات

---

61 - تقرير منظمة العفو الدولية للعام 2015-2016: حالة حقوق الإنسان في العالم، ص. 298. https://www.amnesty.org/ar/latest/research/2016/02/annual-report-201516/

62 - «La situation des droits humains dans les camps de Tindouf (Algérie) et au Sahara Marocain», Dossier 2014-I, Association de promotion des libertés fondamentales (APLF), Abdelhamid El Ouali, professeur de droit à l’université de Casablanca et ancien expert du Haut-Commissariat aux réfugiés à Genève.

تندوف. حيث ذكر، بالاستناد إلى أدلة وحقائق ووقائع موثقة، بأن ساكنة المخيمات نقلت بالقوة من بلدها الأصلي، ووضعت في مخيمات عسكرية في بلد «الاستقبال»، الجزائر، بشكل يمنعهم من التعبيرعن حقوقهم الإنسانية. وهو ما يفسر كونهم لا يتمتعون بحقوق حرية التعبيروالتجمع، وحرية اللاجئ في أن يبقى على تواصل مباشر مع ممثل عن المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، أو ممثل عن منظمة غير حكومية أجنبية بدون تواجد عناصر البوليساريو. ومن مظاهر هذه المعاناة التي رصدتها هذه الدراسة، تعرض ساكنة المخيمات لكل أشكال الابتزازوالتخويف، والتي تتجسد في جانب منها في فصل العائلات، والتجنيد القسري للشباب والأطفال في الجيش، والعمل القسري للأطفال. ومن أوجه هذه المعاناة أيضا منع مغادرة المخيمات، فضلا عن الاحتفاظ بالقوة بأي فرد من أي أسرة في المخيمات، إذا قرر التوجه إلى الصحراء في إطارعملية تبادل الزيارات المنظمة من قبل المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، علاوة على ممارسات مشينة أخرى كالعبودية التي تعتبر جريمة ضد الإنسانية. وتؤكد الدراسة على أن هذه الوضعية دفعت بالجزائر إلى رفض إحصاء اللاجئين المتواجدين على أراضيها، على اعتبار أن هذه العملية ستسمح للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين بالقيام بدورها الذي أُنشئت من أجله. حيث أنه من مسؤولية المفوضية السامية لشؤون اللاجئين القيام بمراقبة مباشرة على مخيمات تندوف، وإبعاد كل شخص لا تتوفر فيه صفة لاجئ عن المخيمات، والولوج بكل حرية وبدون عراقيل للاجئين، وضمان حرية هؤلاء في التنقل.

.95 لا يمكن للمجتمع الدولي أن يستمر في غض الطرف عن المعاناة التي يقاسيها عشرات الآلاف من الأشخاص في مخيمات تندوف. إذ عليه أن يحدد إذا ما كان صحراويو تندوف لاجئين، وبالتالي وجبت حمايتهم طبقا للمبادئ الأساسية للحماية الدولية وذلك عبر البدء بتفكيك المخيمات العسكرية التي يوجدون بها ومنح المفوضية العليا للاجئين حرية الولوج إليهم حتى يتسنى لهم التمتع بكامل حقوقهم كلاجئين، أو على المجتمع الدولي ألا يعتبرهم لاجئين، ومن تم وجب تحريرهم دون أدنى تأخير وطرح المسؤولية الجنائية الدولية

للذين حرموهم من حريتهم ليستعملوهم كأداة لسياساتهم في المنطقة[63].

.96 أكد تقرير اللجنة الأمريكية للاجئين والمهاجرين، صادر سنة 2009[64]، تحت عنوان «المماطلة في حقوق اللاجئين: الجزائر والصحراوين»، على أن «**الجزائر فشلت في الوفاء بالتزاماتها المتعلقة باتفاقية سنة 1951 الخاصة بأوضاع اللاجئين وبروتوكولها الملحق لسنة 1967، وذلك في صلة باللاجئين الصحراويين. والأسوأ من ذلك أنها فشلت حتى في الاعتراف بمسؤوليتها حول المعاملة التي يلاقونها بأراضيها، من خلال الادعاء بأنهم تحت سلطة دولة في المهجر (...)**». كما أشار التقرير إلى أن وفدا عن اللجنة الذي زار المنطقة في يوليوز من سنة 2009 لتقييم الوضع لم يتمكن من التواصل أو اللقاء بأي من المسؤولين الجزائريين رغم محاولاته المتكررة.

.97 كما رصد التقرير انتهاكات عدة لحقوق الإنسان تقع في المخيمات من ضمنها الاحتجاز دون محاكمة وتقييد حرية التنقل، مع الإشارة إلى رفض الجزائر والبوليساريو إجراء إحصاء لساكنة المخيمات، مما يطرح مسألة تهريب وتحويل وإعادة بيع المساعدات الإنسانية الدولية.

.98 وجه القضاء الإسباني، في يوليوز 2013، تهم التعذيب والاختفاء القسري والاحتجاز غير القانوني والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان إلى عدد من قادة جبهة البوليساريو، ضمن 29 متابعا، ضد ساكنة مخيمات تندوف، وذلك على خلفية شكاية تقدمت بها جمعية مفقودي بوليساريو وعدد من الضحايا في الموضوع إلى القضاء الإسباني في دجنبر من سنة 2007.

.99 بحسب «الجمعية الكنارية لضحايا إرهاب البوليساريو»، التي تأسست سنة 2006 بلاس بالماس وترأستها لوسيا خيمينيز، التي قتل والدها في اعتداء اقترفته سنة 1976 البوليساريو ضد مصنع فوسبوكراع، فإن 300 أسرة كنارية تأثرت من هجمات «البوليساريو» ضد صيادين من الأرخبيل.

---

63 - Abdelhamid El Ouali, « La face cachée du conflit du Sahara. Le reniement de la protection des réfugiés face aux desseins géostratégiques de l'Algérie », Casablanca, éditions Maghrébines, 2014.

64 - « Stonewalling on refugee rights : Algeria and the Sahrawi », US. Committee for refugees and immigrants, 2009. file:///C:/Users/user/Downloads/USCRIreportRefugees20091%20(1).pdf

.100 اختفى أحمد خليل، الإطار السامي بجبهة البوليساريو المكلف بحقوق الإنسان في أبريل من سنة 2009 فوق التراب الجزائري في ظروف غامضة، حسب ما علم لدى عائلته، التي لا تعلم إلى حد الساعة إن كان ميتا أو حيا والتي حملت البوليساريو المسؤولية الكاملة. وقد تولى أحمد خليل، الذي ازداد سنة 1953 بطانطان، العديد من المناصب داخل البوليساريو، وخاصة منصب رئيس ديوان ما يسمى ب»رئاسة» الانفصاليين، ومنصب المكلف بحقوق الإنسان والأمن في مخيمات تندوف.

.101 تتبع العالم بأسره الأساليب الوحشية، من قتل وذبح وتمثيل حقير بجثث الضحايا والتبول عليها، التي راح ضحيتها 11 فردا من القوات العمومية المغربية، إبان تفكيك مخيم «اكديم إيزيك» قرب مدينة العيون المغربية[65]. وقد توبع عقب هذه الأحداث الأليمة، 25 شخصا، تمت إدانتهم من طرف المحكمة العسكرية في إطار ضمانات المحاكمة العادلة، حيث حضر المحاكمة مراقبون دوليون من جنسيات مختلفة وآخرون مغاربة، وسمحت المحكمة العسكرية للإعلام بحضور كل مراحل المحاكمة، وتم توفير الترجمة للأجانب غير الناطقين بالعربية، للغات الفرنسية والإنجليزية والإسبانية. كما وفرت المحكمة معدات صوتية مكنت الجميع داخل القاعة الكبيرة الحجم من الإنصات لكل تفاصيل المداخلات سواء من القاضي أو النيابة العامة أو الدفاع أو المتهمين.

.102 الشابة محجوبة محمد حمدي داف، تعرضت للاحتجاز في صيف سنة 2014 من قبل البوليساريو بمخيمات تندوف. وقد كانت الشابة محجوبة تعمل مع مؤسسة «ميري كوري فونديشن كير» بلندن، وكانت تعتزم متابعة دراساتها العليا بالعاصمة البريطانية، وقد توجهت إلى مخيمات تندوف في صيف سنة 2014 لزيارة والديها، لكنه تم تجريدها من جواز سفرها ونقودها لمنعها من العودة إلى أوروبا. وقد دعت منظمة «هيومن رايتس ووتش»، في أكتوبر 2014، إلى تمكين الشابة الصحراوية محجوبة المحتجزة في مخيمات تندوف، من ممارسة حقها في حرية التنقل دون شروط، وحرصت على التذكير بأن الحجز القسري هو جريمة جنائية خطيرة.

كما اعتقلت البوليساريو خلال يونيو 2019 ثلاثة منتقدين، بتهمة الخيانة وتهم أخرى، بمجرد انتقادهم لأوضاع المخيمات. ويتعلق الأمر بكل من

65 - لتفاصيل أوفى حول أحداث مخيم اكديم إيزيك يمكن العودة إلى «الكتاب الأبيض حول أحداث مخيم اكديم إيزيك»، من إعداد المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، فبراير 2013.

الناشطين مولاي آب بوزيد والفاضل محمد ابريكة، والصحافي محمود زيدان، وقالت منظمة «هيومان رايتس ووتش» « إن جبهة البوليساريو ملزمة بتقديم أدله موثوقة تظهر أن الناشطين مولاي آب بوزيد والفاضل محمد ابريكة، والصحافي محمود زيدان، قد يكونون ارتكبوا أعمالاً إجرامية حقيقية، وليس مجرد انتقاد سلمي». وتصل عقوبات هذه التهم إلى السجن لمدد تتراوح بين 5 سنوات والمؤبد. وقالت «هيومان رايتس» إن الجبهة لم تكشف حتى الآن، بعد شهر على اعتقال الرجال، عن أساس هذه التهم، وأشارت المنظمة أن الرجال الثلاثة معروفون بأنهم معارضون في مخيمات تندوف، نشروا في الأشهر الأخيرة على فيسبوك منشورات عديدة تنتقد قيادة جبهة البوليساريو.

.103 لا زال ملف المفقودين الموريتانيين في سجون «البوليساريو» يراوح مكانه، وتعد جمعية «ذاكرة وعدالة» الموريتانية من بين أبرز الجمعيات التي تناضل من أجل تحديد مصير هؤلاء المفقودين، عبر تنظيم ملتقيات دولية للتعريف بقضيتهم، وذلك إزاء الصمت المطبق من طرف جبهة البوليساريو بخصوص هذا الملف.

.104 إذا كانت تندوف «جنة» لحقوق الإنسان، كما يدعي ذلك الخصوم، فلماذا ترفض جبهة البوليساريو والجزائر إحصاء الساكنة بها ولماذا ترفضان فتح المخيمات أمام الهيئات والمنظمات الحقوقية الأجنبية والمقررين الأمميين المعنيين بحقوق الإنسان؟ ولماذا يستمر التضارب بين الأرقام من 300 ألف في مقالات أنصار الانفصال، إلى 160 ألف كدعاية في الجزائر إلى 90 ألف بالنسبة للأمم المتحدة؟

الوهم السابع: «مشروع دويلة للبوليساريو مدخل لتعزيز السلم والديمقراطية في المنطقة»

خرافة، فهي مشروع دويلة وهمية فاشلة وعاجزة أمام الإرهاب ومسلوبة القرار للجزائر ونموذج لأنظمة الحزب الواحد

.105 إن القول بأن مشروع دويلة للبوليساريو مدخل لتعزيز السلم والديمقراطية خرافة، بل هي مشروع دويلة فاشلة ومعزولة ستكون مدخلا لعدم الاستقرار والإرهاب والتوتر والإقصاء والعنف، كما أنها مسلوبة القرار أمام الجزائر، وعاجزة أمام الإرهاب وتقديمها لنموذج أنظمة الحزب الوحيد، العاجزة عن فتح المخيمات لإحصاء محايد وشفاف لساكنتها.

.106 سيكون المنتظم الدولي إزاء مشروع دويلة فاشلة لا تتوفر لها شروط ومقومات الدولة، والتي تشهد عمليات مفضوحة للتلاعب بالمساعدات الدولية بحسب المكتب الأوربي لمكافحة الغش.

.107 تعد منطقة الصحراء المغربية المنطقة الآمنة حاليا في منطقة الساحل والصحراء الكبرى، حيث لم تسجل بها أية عملية خلال سنوات 2014 و2015 و2016 و2017، حيث أنه من أصل 289 عملية إرهابية، شهدتها الدول الأخرى المشكلة للصحراء الكبرى في سنة 2014، و 205 عملية إرهابية سنة 2015 و 235 عملية إرهابية سنة 2016 لم تسجل أية عملية في منطة الصحراء المغربية، كما أن كل التقارير تشير إلى أن ساكنة المخيمات تبقى عرضة لشبكات الإرهاب في المنطقة .

.108 لقد أبانت التجربة على أن خلق دويلات جديدة في القارة الإفريقية، خلال الربع قرن الماضي، لم يُسهم في حل المشاكل والتحديات المطروحة على القارة بل فاقمها وطرح إشكاليات جديدة أعمق. فمثلا، شهدت القارة ميلاد دويلة سنة 2011 دخلت بعد ذلك في دوامة من الحرب الأهلية والكوارث الإنسانية. ويرى المراقبون الدوليون على أن ذلك أسهم بشكل كبير في زعزعة استقرار

القارة، التي تعاني أصلا من تحديات عميقة على مستوى الأمن والاستقرار[66]. وبالتالي، ما الذي يضمن بأن خلق دويلة للبوليساريو لن يسير في نفس اتجاه خلق الدويلات الفاشلة عكس ما تروج له الدعاية المغرضة لأنصارها؟

109. على المستوى الدولي، لم يتم الاعتراف أبدا بالبوليساريو بكونها «حركة تحرير»، فبالأحرى «ممثلا وحيدا وشرعيا» للساكنة الصحراوية. فجبهة البوليساريو لا تتوفر على شرعية للحديث باسم كل الصحراويين وتقديم نفسها كممثل شرعي لهم، بالنظر إلى أنها لم تُنتخب في إطار انتخابات ديمقراطية وشفافة. إذ كيف لقيادة جامدة منذ 40 سنة أن تمثل بشكل شرعي ساكنة الأقاليم الجنوبية للمملكة التي اختارت بحرية البقاء في وطنها الأم المغرب والإسهام في تنميته وتدبير شؤونه عبر مجالسها المنتخبة.

110. تُؤكد مختلف المحطات الانتخابية التي شهدها المغرب انخراط الصحراويين المغاربة في الحياة السياسية الوطنية، ذلك أن الأقاليم الجنوبية للمملكة تسجل دوما المعدل الأكثر ارتفاعا لنسبة المشاركة في الانتخابات. حيث شهدت الانتخابات الجهوية والمحلية لـ 4 شتنبر 2015 نسبة مشاركة بالأقاليم الجنوبية بلغت حوالي 79% مقابل نسبة 53,7% على المستوى الوطني، وهو ما يفرض عدم تغييب ممثلي الساكنة المنتخبين مباشرة، كما شهدت الأقاليم الجنوبية أعلى نسب المشاركة في الانتخابات التشريعية لسنة 2016.

111. أكدت النتائج الأولية لعملية تحديد الهوية التي أُجريت في المنطقة على أن أغلبية الساكنة المعنية لا توجد بمخيمات تندوف بالجزائر بما يطعن في تمثيلية البوليساريو لهم. كما أن سحب أو تجميد 46 دولة لاعترافها بالجمهورية الوهمية وانحسار الاعتراف بها إلى 37 من أصل 193 دولة عضو في الأمم المتحدة دليل جلي على عزلتها المتزايدة.

112. كما أن عضوية جمهورية البوليساريو المزعومة في منظمة الاتحاد الإفريقي التي يستند عليها خصوم الوحدة الترابية للمغرب لإثبات شرعية هذه الجمهورية المزعومة، هي عضوية مخالفة لميثاق الاتحاد الإفريقي ولا تجد لها

66 - « Just say no to another failed state in Africa », Lester Munson,Foreign policy, 28 mars 2016.

أي سند قانوني، على اعتبار أن العضوية في هذا الاتحاد لها شروط خاصة، ولا سيما استنادا على الفصل الرابع من الميثاق الذي ينص على أنه لا يمكن أن يكون عضوا بالمنظمة «إلا الدول الإفريقية صاحبة السيادة»، وهذا يتماشى أيضا والفصل 28 الفقرة 1 الذي يتضمن نفس الشرط : «كل دولة إفريقية مستقلة صاحبة سيادة يمكنها أن تنظم في أي وقت عن طريق تقديم إشعار إلى الكاتب العام تعبر فيه عن رغبتها في الانضمام إلى الميثاق»، وهي شروط لا تنطبق على الجمهورية الإنفصالية المزعومة على اعتبار أنها لا تتوفر على مقومات الدولة، وبالتالي لا تعد دولة بالمفهوم القانوني الدولي، فالاعتراف بها وعضويتها بالمنظمة الإفريقية تعدان خرقا فادحا لميثاق المنظمة وتشكلان تدخلا في الشؤون الداخلية للمغرب[67].

113. لم يسبق للأمم المتحدة في أي من قراراتها، سواء المتعلقة بمجلس الأمن أو بالجمعية العامة أو بأي من الاستشارات القانونية، أن وصفت البوليساريو أو جمهوريتها المزعومة «بحكومة المنفى»، كما أنها لا تتوفر على أي من المقومات القانونية لحمل هذه الصفة.

67 - «الأوجه القانونية الدولية للصحراء المغربية»، د. عبد الفضيل اكنيديل، مطبعة الرسالة الرباط، 2006، ص. 216-217.

الوهم الثامن: «المينورسو هي البعثة الوحيدة التي ليس لها اختصاص مراقبة حقوق الإنسان»

وهم خاطئ، فخمس بعثات من أصل 12 لا تتوفر على هذه الصلاحية

.114 ما لا يقل عن خمسة من بين 12 بعثة أممية لحفظ السلام لا تتمتع بصلاحية مراقبة حقوق الإنسان، ويتعلق الأمر ببعثة مجموعة مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان (UNMOGIP) وقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في قبرص (UNFICYP) وقوة مراقبي فض الاشتباك التابعة للأمم المتحدة (UNDOF) والقوة المؤقتة للأمم المتحدة في لبنان (UNIFIL) وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي (UNISFA).

.115 يكمن التوجه الجديد للأمم المتحدة في العمل على دعم المؤسسات الوطنية للنهوض بحقوق الإنسان بدل إضعافها. وهو ما حصل مع اللجنة المستقلة لحقوق الإنسان في أفغانستان المحدثة بتاريخ 14 ماي 2005.

.116 لم يصدر أي قرار رسمي من هيئات الأمم المتحدة يدعو لتوسيع صلاحيات بعثة «المينورسو» لتشمل مراقبة حقوق الإنسان في الصحراء، ومهام هذه البعثة واضحة بحسب اتفاق 1991، وهي السهر على احترام وقف إطلاق النار وتنظيم الاستفتاء، ولا يمكن بأي حال من الأحوال توسعة هذه الصلاحيات دون موافقة الأطراف الموقعة. حيث سبق للأمين العام للأمم المتحدة، في تقريره عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية الصادر في 13 أكتوبر 2005[68]، أن أكد على أن « **أي تغييرات تطرأ على الاتفاقات ينبغي أن تكون مقبولة على نحو متبادل وأن تبقى منسجمة مع المبدأ الذي يقضي ببقاء القوات العسكرية على الوضع القائم خلال وقف إطلاق النار والسماح لمراقبي البعثة العسكرية بممارسة حريتهم الكاملة في التنقل، وفقا للمبادئ الأساسية لحفظ السلام**».

68 - تقرير الأمين العام تحت رقم S/648/2005.

117. أعلنت الأمم المتحدة عن تنويهها بالمقاربة المغربية القائمة على إرساء لجان جهوية لحقوق الإنسان في المنطقة، حيث أشاد مجلس الأمن في قراراته رقم 1979 و2044 و2218 و2285 بإحداث لجان جهوية لحقوق الإنسان بمنطقة الصحراء المغربية، وهي لجان تخضع لمعايير دولية حسب مبادئ باريس المصادق عليها من لدن الجمعية العامة للأمم المتحدة.

118. تعتبر هذه الإشادة بمثابة اعتراف بالجهود الفعلية وذات المصداقية التي يبذلها المغرب في سبيل تعزيز آليات احترام حقوق الإنسان في جميع جهات المغرب، وهو الأمر الذي ينتفي معه المبرر الذي يروجه البعض بخصوص مطلب توسيع صلاحيات بعثة «المينورسو».

الوهم التاسع: «المغرب مسؤول عن عدم تنظيم الاستفتاء»

تزييف للتاريخ، فالأمم المتحدة هي من أعلنت عن استحالة تنظيم الاستفتاء، كما أن تقدم المغرب بمقترح الحكم الذاتي في 2007 ساعد على إخراج مخطط التسوية من المأزق

.119 لقد فشلت خطة الاستفتاء لأسباب عدة، أهمها تعذر حصر قائمة الناخبين المؤهلين للمشاركة في الاستفتاء، حيث تجاوزت الطعون 131 ألف طعن على القائمة الأولى فقط التي حصر فيها حوالي 84 ألف مشارك عام 1999. وقد أعلن الأمين العام للأمم المتحدة وقتها أن البث في الطعون سيكون طويلاً وشاقاً، وستنتج عنه خلافات أكثر من عملية تحديد الهوية، ما يعني الدخول في نفق جديد دون نهاية. حيث جاء في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة رقم S/2003/565 بتاريخ 23 ماي 2003 الفقرة 26 «**وعرضت في تقريري الصادر في يونيو 2001 (S/2001/613، الفقرات 27 إلى 29)، الصعوبات الجدية التي صُودفت في القيام بعملية تحديد الهوية وإتمامها، وعددت المسائل الرئيسية المتبقية دون حل في خطة التسوية، بعد إبرام اتفاقات هيوستون. وأشار التقرير إلى أنه منذ انتهاء عملية تحديد الهوية في نهاية عام 1999، تلقت البعثة ما مجموعه 131.038 طعنا. واتضح أن عملية الطعون ستكون أطول أمدا وأكثر مشقة وإثارة للخلاف من عملية تحديد الهوية ذاتها، وهي التي دامت لخمس سنوات ونصف السنة**».

.120 لم يسبق للأمم المتحدة أن نظمت استفتاء يرتكز على أساس عملية تحديد الهوية، أي مختلفا عن الإحصاء البسيط. ولقد أضحت عملية تحديد الهوية مهمة مستحيلة بسبب الطابع القبلي والترحالي للساكنة الصحراوية.

.121 منذ سنة 2004، لم يعد مجلس الأمن يشير إلى الاستفتاء، بل يحث على ضرورة البحث عن حل سياسي، متفاوض بشأنه ومقبول من جميع الأطراف.

.122 اعترف عدد من المسؤولين الأمميين بعدم واقعية خيار الاستفتاء في الصحراء المفضي للانفصال، حيث سبق للمبعوث السابق للأمين العام للأمم المتحدة

«بيتر فان والسوم» أن صرح بتاريخ 21 أبريل 2008 أمام مجلس الأمن، إثر سلسلة جولات تفاوضية مباشرة بين 2007 و2008، بأن «**استقلال الصحراء الغربية ليس خيارا واقعيا**»[69]، داعيا الدول الخمسة عشر أعضاء المجلس إلى التوصية بمواصلة المفاوضات مع الأخذ بالاعتبار، الواقع السياسي والشرعية الدولية.

.123 إن موقف الجزائر والبوليساريو ما يزال يرتكز على قراءة مغلوطة وموجهة لمبدأ تقرير المصير وعلى فلسفة معاكسة للتوجه الذي حدده مجلس الأمن، والذي تنشده المنظومة الدولية، من أجل إيجاد حل لهذا النزاع الإقليمي.

.124 منذ سنة 1945 لم تُشرف الأمم المتحدة سوى على 6 استفتاءات: ثلاثة استفتاءات أفضت إلى الاستقلال (ناميبيا سنة 1990، وتيمور الشرقية سنة 2002، وجنوب السودان سنة 2008)، استفتاء واحد أفضى إلى الاندماج (اندماج ايريان الغربية في أندونيسيا سنة 1963)، واستفتائين اثنين أدوا إلى رفض قانون الشراكة الحرة المقترح بين طوكلو ونيوزيلندا (سنتي 2006 و2007). وهكذا منذ سنة 1945، لم تسو الأمم المتحدة سوى أربعة حالات بواسطة الاستفتاء، من ضمن 65 حالة تتعلق بتراب غير مستقل أو موضوع تحت الوصاية[70].

.125 وكدليل إضافي على زيف الدعوى الدعائية الجزائرية ما صرح به رئيس الحكومة الاسبانية السيد «ارياس نافارو» يوم 28 يناير 1976 أمام الكورتيس بصدد عقد « اتفاق مدريد» حيث أشار إلى أن « اسبانيا لم تعمل سوى على احترام إرادة الساكنة الصحراوية وتوجهات الأمم المتحدة، لقد سعت الحكومة الاسبانية إلى غاية سنة 1974 على تنظيم الاستفتاء ولكنها عدلت عن الفكرة أمام محكمة العدل الدولية. وفيما يتعلق بسيادة الإقليم. ومن جهة أخرى فإن اسبانيا قد احترمت إرادة الساكنة الصحراوية عبر البند الذي ينص على استشارة الصحراويين عبر قناة جمعيتهم (البرلمانية) « الجماعة» [71].

69 - «Le médiateur de l›ONU écarte l›indépendance du Sahara occidental», article paru sur le « Le-monde.fr», 22/04/2008.

70 - »قضية الصحراء المغربية: أسئلة متداولة»، وثيقة من إعداد وزارة الشؤون الخارجية والتعاون، نونبر 2015.

71 - محمد لخصاصي، 4 مقاربات مترابطة لمقاربة نزاع الصحراء، جريدة الاتحاد الاشتراكي، عدد 11327، ص 7-6، الأربعاء 25 ماي 2016

الوهم العاشر: الحل السياسي لا يحقق تقرير المصير

غير صحيح، فمشروع الحكم الذاتي اعتبر جديا وتنزيل الجهوية المتقدمة خطوة متقدمة

.126 بادر المغرب سنة 2007 بتقديم مقترح منح الحكم الذاتي للصحراء من أجل حل سياسي لهذا النزاع الذي يشكل امتداداً للحرب الباردة والصراعات الإقليمية. ويعد هذا المقترح استجابة لدعوة مجلس الأمن للأطراف من أجل وضع حد للمأزق الذي يوجد **فيه المسلسل السياسي**.

.127 يقضي مقترح الحكم الذاتي بتولي سكان الصحراء، وبشكل ديمقراطي، تدبير شؤونهم بأنفسهم من خلال هيئات تشريعية وتنفيذية وقضائية، تتمتع باختصاصات حصرية، كما ستتوفر لهم الموارد المالية الضرورية.

.128 حظيت مبادرة تقديم مقترح الحكم الذاتي بتشجيع وإشادة العديد من الشركاء الدوليين للمغرب، كما أكد مجلس الأمن على نجاعة هذه المبادرة، وشدد على جديتها، واعترف بمصداقيتها في أحد عشر قرارا منذ سنة 2007.

.129 يعكس دعم الأمم المتحدة لمقترح الحكم الذاتي قناعة المجموعة الدولية بأن مبادرة الحكم الذاتي تمثل قطيعة مع جميع المخططات السابقة، وتستجيب للمعايير التي حددها المجلس لتسوية نزاع الصحراء، كما تستجيب بشكل كامل لمبدأ تقرير المصير.

.130 يلتزم المغرب بالانخراط في الدينامية التي أطلقتها الأمم المتحدة في إطار احترام المبادئ والمرجعيات الثابتة والمرجعيات الثابتة التي يرتكز عيها الموقف المغربي، والذي أكده صاحب الجلالة الملك محمد السادس يوم 6 نونبر 2017 بمناسبة الذكرى 42 للمسيرة الخضراء « أولا: لا لأي حل لقضية الصحراء، خارج سيادة المغرب الكاملة على صحرائه، ومبادرة الحكم الذاتي، التي يشهد المجتمع الدولي بجديتها ومصداقيتها. ثانيا: الاستفادة من الدروس التي أبانت عنها التجارب السابقة، بأن المشكل لا يكمن في الوصول إلى حل،

وإنما في المسار الذي يؤدي إليه. لذا، يتعين على جميع الأطراف، التي بادرت إلى اختلاق هذا النزاع، أن تتحمل مسؤوليتها كاملة من أجل إيجاد حل نهائي له. ثالثا: الالتزام التام بالمرجعيات التي اعتمدها مجلس الأمن الدولي، لمعالجة هذا النزاع الإقليمي المفتعل، باعتباره الهيأة الدولية الوحيدة المكلفة برعاية مسار التسوية. رابعا: الرفض القاطع لأي تجاوز، أو محاولة للمس بالحقوق المشروعة للمغرب، وبمصالحه العليا، ولأي مقترحات متجاوزة، للانحراف بمسار التسوية عن المرجعيات المعتمدة، أو إقحام مواضيع أخرى تتم معالجتها من طرف المؤسسات المختصة».

.131 صادقت اللجنة الرابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة، يوم 15 أكتوبر 2015، بدون تصويت، على قرار يدعم المسلسل السياسي الأممي لتسوية قضية الصحراء المغربية، ويدعو دول المنطقة إلى تعاون كامل مع الأمين العام ومبعوثه الشخصي، ومع بعضهم البعض من أجل التوصل إلى حل سياسي لهذا النزاع الإقليمي. يدعم هذا القرار مسلسل المفاوضات الذي انطلق بعد قرار مجلس الأمن رقم 1754 (2007)، والذي أكدته قرارات 1783 (2007)، و1813 (2008)، و1871 (2009)، و1920 (2010)، و1979 (2011)، و2044 (2012)، و2099 (2013)، و2152 (2014)، و2218 (2015) و2285 (2016) بهدف التوصل إلى تسوية سياسية عادلة، دائمة مقبولة من قبل جميع الأطراف لقضية الصحراء المغربية[72].

.132 يتبين من خلال ممارسة الأمم المتحدة، على أنه لا يوجد نمط وحيد لممارسة الحق في تقرير المصير. فعلى مر السنوات، وضعت الأمم المتحدة تدريجيا أسسا حركية ومرنة لمبدأ تقرير المصير. وقد أكد الراحل الملك الحسن الثاني على الربط بين السيادة والبيعة حين أكد أن « الصحراء كانت دائما مرتبطة بالمغرب بروابط البيعة، وأنه عندنا السيادة والبيعة شيئ واحد، ودون العودة بعيدا عن التاريخ، ذهب جدي الأول السلطان مولاي الحسن إلى حد واد نون، ولم يواصل أكثر في اتجاه الجنوب، لكنه أرسل إلى هناك حاجبه يحمل المستحقات الشهرة لكبار الموظفين في المنطقة وكلف مولاي عبد العزيز نفس الحاجب الذي اشتغل في ظل الحكمين[73]» .

72 - Voir « Les résolutions du Conseil de sécurité de l’ONU depuis 1975 », annexe I du livre « Sahara Marocain : 20 questions pour comprendre », Ali Achour, Ière édition, Rabat, octobre 2015.

73 - حوار الحسن الثاني مع جون افريك عدد 1239 الصادر بتاريخ 27 نونبر 1985

.133 لم تتم الإشارة إلى آلية الاستفتاء في أي نص مرجعي للأمم المتحدة متعلق بتقرير المصير[74]. كما لم يأت ميثاق الأمم المتحدة على ذكر آلية الاستفتاء، بالإضافة إلى أن القرارات المرجعية المتعلقة بالحق في تقرير المصير (1514، 1541، 2625) لم تشر إليه على الإطلاق، كما هو الحال بالنسبة للقرارات الأخيرة لمجلس الأمن وللجمعية العامة للأمم المتحدة حول نزاع الصحراء المغربية.

.134 إن القرارين 1541[75] و2625[76] للجمعية العامة للأمم المتحدة وسعا من آلية ممارسة الحق في تقرير المصير عبر أشكال أخرى من التعبير عنه، «كالارتباط الحر بدولة مستقلة» أو «الاندماج الحر في دولة مستقلة»، أو «اكتساب أي مركز سياسي آخر»[77].

.135 بالنسبة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، فإن قضية الصحراء المغربية نزاع إقليمي. إذ أنه منذ سنة 2000، توجه مجلس الأمن للعمل على إيجاد حل سياسي متفاوض بشأنه ومتفق عليه لهذا النزاع الإقليمي، وذلك اعتبارا للصعوبات التي اعترضت تنزيل مقترحات الحل السابقة.

.136 تحدد الفقرة 2 من القرار الذي اعتمده مجلس الأمن بتاريخ 27 أبريل 2018 المعايير التي دافع عنها المغرب والتي تقضي بأن الغرض من العملية السياسية المقترحة هو التوصل إلى « حل سياسي واقعي وعملي ومستدام لقضية الصحراء يقوم على التوافق» دون ربطه بأي شكل من الأشكال بتقرير المصير.

.137 يكتسي القرار رقم 2468، حول الصحراء الذي تمت المصادقة عليه من طرف مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يوم 30 أبريل 2019، أهمية خاصة،

74 - أسئلة متداولة، وزارة الخارجية ص11

75 - قرار رقم 1541 (الدورة 15) للجمعية العامة للأمم المتحدة، بتاريخ 15 دجنبر 1960 «المبادئ التي يجب أن تسترشد بها الدول الأعضاء في تقرير وجود أو عدم وجود الالتزام بإرسال المعلومات المنصوص عليه في المادة 73 هـ من الميثاق».

76 - قرار رقم 2625 (الدورة 25) للجمعية العامة للأمم المتحدة، بتاريخ 24 أكتوبر 1970، «إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

77 - لمزيد من المعطيات والتدقيقات حول حق تقرير المصير: مؤلف د. عبد الفضيل اكنيديل «الأوجه القانونية الدولية للصحراء المغربية»، مطبعة الرسالة الرباط، 2006

حيث ينم عن تطور نوعي في مسار القضية، ويتضمن عناصر بنيوية بالنسبة للمسلسل السياسي ويوضح معايير الحل النهائي لهذا النزاع الاقليمي. وقد حدد مجلس الأمن في ثنايا القرار بالإسم أطراف النزاع، كما أنه للمرة الأولى منذ سنة 1975، يشير مجلس الأمن إلى الجزائر خمس مرات في ذات القرار. ونصت الفقرة الثانية من القرار على أن معالم الحل يجب أن يكون "سياسيا، واقعيا، برغماتيا، ومستداما، قائما على التوافق". كما تمت الإشارة في ذات القرار إلى كلمة "توافق" خمس مرات على الأقل، وعلى مصطلح " الواقعية" أربع مرات، بينما تم تجاهل مفردات يستعملها الخصوم مثل "تقرير المصير" و"الاستفتاء" الذي غاب في القرار. كما أن القرار 2468 يكرس مسار الموائد المستديرة باعتباره "السبيل الأوحد" للتوصل إلى حل سياسي لهذا النزاع الإقليمي المفتعل.

138. عبر الأمين العام للأمم المتحدة السيد أنطونيو غوتيريس في معرض رده على استقالة المبعوث الشخصي للأمم المتحدة إلى الصحراء السيد هروست كوهلر يوم 22 ماي 2019 عن " امتنانه العميق للسيد كوهلر لجهوده المستمرة والمكثفة التي أرست الزخم الجديد في العملية السياسية حول قضية الصحراء"، في ذات السياق تأسف المغرب لمسألة الاستقالة وجدد في نفس الوقت دعمه لجهود الأمم المتحدة من أجل تسوية النزاع الإقليمي حول الصحراء المغربية، وخلص بلاغ لوزارة الخارجية المغربية صدر يوم 22 ماي 2019 على " أن المملكة تظل ملتزمة بالتوصل إلى حل سياسي واقعي، برغماتي ومستدام، قائم على التوافق، وذلك في إطار مبادرة الحكم الذاتي".

الوهم الحادي عاشر: «الجدار الدفاعي الرملي جدار للفصل العنصري وشرقه أراض محررة»

تحريف كاذب، فلم يسبق لأي قرار صادر عن الأمم المتحدة أن وصف الجدار بكونه غير شرعي، بل إن التنقل عبره متاح بكل حرية وليست هناك في شرقه أراض محررة

.139 إن الجدار الرملي الدفاعي كما وصفه تقرير صادر عن الأمين العام للأمم المتحدة في 20 أكتوبر 1988 وفي التقارير الموالية، ليس جدارا للفصل، بل إن التنقل عبره متاح بكل حرية، ويمكن لأي كان أن يمر عبره من خلال نقطة «الكركرات».

.140 لم يسبق أن تعرض الجدار قط لأي انتقاد في أي تقرير أو توصية صادرة عن الأمم المتحدة ومجلس الأمن، بل لم يتضمن أي مقرر كان لمجلس الأمن أو للجمعية العامة للأمم المتحدة ما يفيد أن الجدار غير شرعي.

.141 اعتمدت الأمم المتحدة الجدار باعتباره خطا يحدد مناطق الحظر العسكري الذي تضمنه الاتفاق العسكري لعام 1998، ومن مقترحات التسوية التي تم اعتمادها من قبل مجلس الأمن، بعد قبول الأطراف لها في 30 غشت 1988. وقدمت هذه المقترحات في تقرير الأمين العام الصادر بتاريخ 18 يونيو 1990 والذي وافق عليه مجلس الأمن بعد ذلك بموجب القرار عدد 658 الصادر يوم 17 يونيو 1990 إثر ذلك أصبحت المنطقة شرق الجدار تحت مسؤولية الأمم المتحدة[78] حيث كان هذا الجدار ضمن العناصر التي اعتمدت في الخطة.

.142 لم تتم الاستجابة إطلاقا لمطالب البوليساريو بالانتشار العسكري في المنطقة الممتدة شرق الجدار إلى الحدود الدولية للمغرب مع الجزائر، وذلك رغم تكرار طرح هذه المطالب منذ 1991. فبالعودة إلى تقرير للأمين العام للأمم المتحدة رقم S/404 الصادر في 19 ماي1995، حيث تمت الإشارة إلى أن جبهة

78 - عن دراسة من إنجاز الدكتور سعيد الصديقي، أستاذ العلاقات الدولية بجامعة فاس، بعنوان «جدار الصحراء: وضعه وآفاقه»، نشرت في شتنبر 2012 بمجلة «دراسات الحدود » (Journal of Borderlands Studies)، التي يصدرها مركز دراسات الحدود التابع لجامعة فكتوريا بكندا.

البوليساريو اعترضت على اقتراح بقصر وجود قواتها خارج الإقليم، في حين رفض المغرب أي وجود للبوليساريو في المنطقة الواقعة بين الجدار الرملي والحدود الدولية للصحراء. وهو نفس الطلب الذي ورد في تقرير لمجلس الأمن رقم S/779 الصادر في 8 شتنبر 1995، لكن تم رفض اعتراض البوليساريو، ولهذا وجه المغرب رسالة رسمية في 23 غشت 1995، لتأكيد هذا الرفض، وهو ما أخبر به الأمين العام للأمم المتحدة مجلس الأمن في تقرير حول هذا النزاع المزمن بتاريخ 8 شتنبر 1995 مما يجعل أي وجود عسكري للبوليساريو بين شرق الجدار و الحدود الدولية مع الجزائر مخالفا للشرعية الدولية.

.143 في تقرير للأمين العام للأمم المتحدة S/461 الصادر في 22 يونيو 2000 أشار إلى قيام البوليساريو بتقديم اقتراح يقضي بالاقتصار فقط على عودة ساكنة المخيمات إلى شرق الجدار عند تطبيق خطة التسوية، وهو ما يعني ضمنيا عدم وجودها بين شرق الجدار والحدود الدولية للمغرب مع الجزائر.

.144 يبلغ طول الجدار الأمني، الذي يكتسي طابعا دفاعيا، 2000 كلم، تم بناءه خلال الفترة الممتدة ما بين 1980 و1987، وهو يعد عامل سلم واستقرار وحصنا للوقاية من الأخطار التي تحدق بمنطقة الساحل والصحراء، حيث بني من أجل ضمان حياة المدنيين في مدن وبوادي الصحراء من الاعتداءات والعمليات المسلحة، ومنع شبكات الإرهاب والجريمة والاتجار في البشر وتهريب المخدرات من المرور عبر الصحراء، ولهذا تُعد الصحراء المغربية المنطقة الآمنة في الصحراء الكبرى.

.145 تُعد المنطقة الموجودة شرق الجدار جزءا لا يتجزأ من التراب المغربي وداخل ضمن السيادة المغربية. وقد تم وضعها تحت مسؤولية الأمم المتحدة سنة 1991 بهدف تيسير تطبيق مقتضيات وقف إطلاق النار من قبل بعثة «المينورسوّ، وبالتالي فإن الجدار الأمني لا يشكل خطا حدوديا.

.146 يُعد تواجد «البوليساريو» في المنطقة الموجودة شرق الجدار، انتهاكا للاتفاق العسكري الموقع تحت إشراف الأمم المتحدة. وقد سبق للمغفور له الملك الحسن الثاني، بمجرد اكتشاف تسلل بعض العناصر المسلحة للبوليساريو

إلى هذه المنطقة، أن أحاط علما، في 3 شتنبر 1991، الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة السيد «خافييربيريزدي كويار»، داعيا إياه إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة هذا الأمر، ومشيرا إلى أن من حق المملكة المغربية اتخاذ ما تراه مناسبا لحفظ الأمن والسلم داخل حدودها.

.147 تعتبر الأمم المتحدة أن التواجد في الشريط الفاصل بلباس عسكري أو رموز عسكرية مصد استفزاز، وعلى أنه ينبغي القيام بإشعار بعثة «المينورسو» عند القيام بمظاهرات في الشريط الفاصل، وهو مما يدل على أن المسؤولية فيها تعود للبعثة. حيث جاء في الفقرة 28 من تقرير الأمين عن الحالة في المنطقة بتاريخ 19 أبريل 2005[79] بأنه « **(...) ينبغي إعطاء إشعار مسبق بهذه التظاهرات، بما في ذلك للبعثة**»، وأن «**مشاركة العسكريين المسلحين في المظاهرات بالشريط الفاصل من شأنه أن يشكل انتهاكا للاتفاق العسكري رقم 1. ولذلك يتعين على منظمي المظاهرات أن يحرصوا على عدم إدخال أي أسلحة إلى هذه المنطقة وعلى عدم ارتداء أي متظاهر للباس عسكري أو شبه عسكري لإزالة كل مصدر محتمل للاستفزاز**».

.148 المغرب جد نشيط في برنامج الزيارات العائلية بين ساكنة مخيمات تندوف والأقاليم الجنوبية للمملكة. فقد كان أول من أعطى موافقته على برنامج تبادل الزيارات بين العائلات الصحراوية الذي انطلق في 5 مارس 2004 تحت إشراف المفوضية السامية للاجئين وبدعم لوجيستيكي من بعثة «المينورسو». في المقابل، سبق أن أكد تقرير اللجنة الأمريكية اللاجئين والمهاجرين، صادر سنة 2009، تحت عنوان «المماطلة في حقوق اللاجئين: الجزائر والصحراويون»، على أن «أكبر عائق لبرنامج تبادل الزيارات هو رفض الجزائر السماح بهذه الزيارات عبر البر»[80].

.149 لاقت عملية تبادل الزيارات نجاحا إنسانيا وسياسيا كبيرا، حيث أشار تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الصادر في 10 أبريل 2015 على أن مسلسل

79 - تقرير الأمين العام للأمم المتحدة تحت رقم S/254/2005.

80 - « Stonewalling on refugee rights : Algeria and the Sahrawi », US. Committee for refugees and immigrants, 2009, P. 7. file:///C:/Users/user/Downloads/USCRIreportRefugees20091%20(1).pdf

الزيارات جاروقد استفاد منه ما مجموعه 20699 شخصا منذ 2004 منهم 997 شخصا خلال النصف الأول من سنة 2014. كما اعتمد المغرب سياسة فعالة لمصلحة العائدين إلى أرض الوطن، عبر توفير المواكبة النفسية وتوفير التكوين والمساعدة من أجل تمكينهم من الاندماج اجتماعيا واقتصاديا ومهنيا.

.150 في سنة 2016 وقف المغرب بشكل حازم ضد تواجد البوليساريو في منطقة الكركرات، وقد ساندت الأمم المتحدة في التقرير الصادر عن مجلس الأمن في أبريل 2017 وأكده في أبريل 2018 حيث دعا البوليساريو إلى الانسحاب الفوري، لقد اعتبر المغرب أن « استفزازات البوليساريو تشكل تهديدا لوقف إطلاق النار المعلن في الصحراء منذ 6 شتنبر 1991، وانتهاكا للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن والأمم المتحدة، كما تقوض بشكل جدي المسلسل السياسي الجاري تحت الرعاية الحصرية للأمم المتحدة» في مارس 2018.

.151 وفي سنة 2018 وأثناء سعي البوليساريو نقل وحدات إدارية وعسكرية إلى منطقة شرق الجدار رفض المغرب هذا الواقع، وفي تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول الصحراء المقدم يوم 29 مارس 2018 إلى أعضاء مجلس الأمن، ولاسيما في الفقرة 80 منه، دعا الأمين العام البوليساريو « إلى الانسحاب من المنطقة العازلة مثلما فعلت في أبريل 2017»، في هذا الصدد بعث صاحب الجلالة الملك محمد السادس رسالة خطية يوم 4 أبريل 2018 إلى الأمين العام للأمم المتحدة أكد فيها « رفض المغرب الصريح والحازم والصارم لهذه الاستفزازات والتوغلات الغير المقبولة التي تقوم بها البوليساريو في هذه المنطقة». مؤكدا على أنه «إذا لم يتحمل المجتمع الدولي ومجلس الأمن والأمم المتحدة مسؤولياتهم، فإن المغرب سيتحمل مسؤولياته لمنع مثل هذا التغيير، وهذا التحدي للشرعية الدولية ولقرارات الأمم المتحدة، وهذا التهديد للسلام والاستقرار في هذه المنطقة».

.152 تعاطى مجلس الأمن الدولي مع هذه المستجدات بشكل إيجابي وداعم للموقف المغربي، حيث دعا في قراره رقم 2414 بتاريخ 27 أبريل 2018 جبهة البوليساريو إلى عدم نقل المنشآت الإدارية إلى بير الحلو، ودعاها إلى الامتناع

عن أي عمل من هذه الأعمال المزعزعة للاستقرار. وأكد على الدعوة إلى انسحابها الفوري من منطقة الكركرات، مما كشف عن وهم وجود أراض محررة تحت مسؤولية البوليساريو، بل هي تحت مسؤولية بعثة «المينورسو».

.153 إن تصويت لجنة الخارجية بالبرلمان الأوروبي في 21 نونبر 2018 على الاتفاق الأوروبي بمثابة إعلان سقوط وهم الأراضي المحررة شرق الجدار الأمني وادعاءات الانفصاليين بكونها تحت مسؤولياتهم، حيث أن هذا التصويت ينسجم مع ما تؤكد عليه الأمم المتحدة من أن أي عمل يصدر عن الكيان الانفصالي هو استفزاز للمغرب وعليهم التوقف عليه، وموقف المغرب حازم في هذه النقطة باعتبار هذه المنطقة أرض مغربية نقل المغرب مسؤوليتها لبعثة المينورسو.

الوهم الثاني عشر: الجزائر طرف محايد في النزاع ولا مسؤولية لها في إدامته.

إنها أكذوبة كبيرة، فالدعم الجزائري العسكري والمادي حاسم ومحدد وجودي للبوليساريو وعدم انخراط الجزائر في حل النزاع سبب استمراره.

.154 في سنة 1976 عملت الجزائر على دعم مشروع جمهورية البوليساريو، وكان للجزائر آنذاك دور حاسم في حشد اعتراف العديد من الدول بهذا الكيان الوهمي، وتوفير الدعم العسكري ورعاية إنشاء كيان انفصالي على أرض تيرس وادي الذهب في سنة 1979 بالجزائر العاصمة، وكان من المفروض أن ينتهي هذا النزاع أزيد من 40 سنة لكن الجزائر أعاقت ذلك . وقد أكد الملك الراحل الحسن الثاني أن « المغرب واجه المستعمرين الاسبان والفرنسيين، ولو كان لنا حظ مواجهة مستعمر واحد لكنا أنهينا كل شيئ في الشمال والجنوب. للأسف كان علينا أن نتفاوض لإعادة وحدة المغرب جزءا بعد جزء، بعد استعادة المغرب لطرفاية من الاسبان في 10 أبريل 1958 ثم سيدي إفني في 30 يونيو 1969 لم يبق سوى الجزء الأكبر في الصحراء. أدخلنا القضية إلى الأمم المتحدة غداة الاستقلال، آنداك لم تكن هناك لا الجزائر ولا موريتانيا، ولم يظهر مفهوم « طرف معني» أو « مهتم» إلا بعد ذلك، والنتيجة أن ماكان واضحا شفافا، ما كان من المفروض أن يحل بشكل ثنائي بين المغرب واسبانيا أصبح كضربة عصا سحرية، بل شيطانية، موضوعا جعلوا منه حالة توسع وإبادة ومجازر»[81].

.155 ما يفضح الموقف الجزائري هو أنها كانت تتجاهل الحركات التحررية المناهضة للاحتلال الإسباني للصحراء، لأنها اتخذت موقفا وطنيا، يطالب بعودة الأقاليم الصحراوية إلى وطنها الأم المغرب. ولقد كان إقدام حكام الجزائر على استقطاب وإعادة هيكلة البوليساريو بما يتلائم ومقتضيات مخططها الانفصالي، حلقة أساسية في استراتيجية عسكرية-سياسية رامت تبرير تدخل عسكري جزائري في الصحراء المغربية، غداة إطلاق المرحوم

81- حوار مع الحسن الثاني، مجلة جون أفريك، عدد27،1239 نونبر 1985

الحسن الثاني للمسيرة الخضراء سنة 1975»[82]

.156 الجزائر كانت في الأصل هي من أنشأت ورعت المشروع الدعائي للجمهورية الانفصالية و «هي التي مولت البوليساريو ماديا وعسكريا واستثمرت ديبلوماسيتها للدعاية لهذا الكيان الوهمي. وقد عمدت الجزائر على إيصال مطالب هذه الجبهة التي تسميها « دولة»، إلى مختلف المحافل الدولية والإقليمية بالرغم من أنها لاتمتلك أي من المقومات القانونية المنصوص عليها في القانون الدولي لتشكل دولة ذات سيادة[83].

.157 من المؤامرات التي حاكتها الجزائر لدعم البوليساريو ولكي يعترف بها عدد من الدول، ان قامت الدولة الجزائرية بمحاولات لإقناع منظمة الوحدة الإفريقية بطريقة غريبة في سنة 1982 بقبول جبهة «البوليساريو» عضوا في المنظمة الافريقية، هذا المسعى رفضه المغرب طبعا رفضا باتا، وحارب وأفشل هذا المخطط الجزائري، ولكن في سنة 1984 عاودت الجزائر الكرة و تمكنت من «اقناع» عددا من الدول الإفريقية للتصويت لمسألة انضمام البوليساريو للتجمع الافريقي. لذلك فإنه لولا الدعم الجزائري لهذا الكيان المزعوم لما تمكنت جبهة البوليساريو من اختراق المنظمة الإفريقية. وكما أن الجزائر تسخر كل إمكانياتها الديبلوماسية لشن حرب المواقع مع المغرب، فإن الجزائر دعمت بشكل كبير جبهة البوليساريو من الناحية العسكرية بأسلحة متقدمة، كما أن الجزائر استثمرت بعض عوائدها النفطية لتقديم مساعدات ودعم من أجل استمالة عدد من الدول الإفريقية للاصطفاف مع الطرح الانفصالي، حيث أنه وفي كثيرمن المحافل الدولية والإقليمية، لاسيما الإفريقية منها، كان المغرب في غالب الأحيان يجد نفسه أمام الديبلوماسية الجزائرية.

.158 ومن بين الأدلة التي تؤكد الدعم اللامشروط الذي قدمته ولا زالت تقدمه الجزائر للبوليساريو، كشف التقرير الصادر عن الأمم المتحدة سنة 2001،

82 - محمد لخصاصي، 4 مقاربات مترابطة لمقاربة نزاع الصحراء، جريدة الاتحاد الاشتراكي، عدد 11327، ص 7-6، الأربعاء 25 ماي 2016

83 - لمزيد من التفاصيل انظر عبد الله العروي، رسالة مفتوحة إلى لطفي الخولي في موضوع الصحراء المغربية، عن المحرر ماي 1977، ص 54-47.

أن الجزائر عارضت الحل السياسي في قضية الصحراء، ثم في سنة 2002 أكد تقرير للأمم المتحدة أن الجزائر رحبت بفكرة تقسيم الصحراء بين المغرب والبوليساريو، وهو المقترح الذي رفضه المغرب بشكل قطعي باعتباره عنوانا لمشروع انفصالي، وهو نفس الموقف الذي عبر عنه المغرب سنة 1979 حين رفض بشكل قطعي احتمال سيطرة البوليساريو على جهة الداخلة وادي الذهب العائدة أنذاك إلى أرض الوطن.

.159 وللتأكيد على نية الجزائر غير البريئة في دفاعها عن مبدأ «تقرير المصير»، هو أنها كانت في حرب الفيتنام تعارض تقسيم الفيتنام، وكانت حجتها في هذا الملف أنه لايمكن تقسيم الشعب الفيتنامي الجنوبي عن الشمالي، وهذا هو الموقف السليم الذي كان يتوجب التمسك به كمبدأ أيضا في قضية الصحراء المغربية[84]. فكيف يفسر أن تكون الجزائر ضد التقسيم في الحالة الفيتنامية والانتصار لوحدة الشعب الفيتنامي وتأتي وتتمسك بمبدأ تقرير المصير في حالة الصحراء المغربية؟ مع التذكير في هذا الصدد بموقف الجزائر من انقلاب موريتانيا لسنة 1979 ورعايتها لمحاولة تسليم الداخلة وادي الذهب لجبهة البوليساريو، وأيضا الاستفزازات التي يتعرض لها المغرب في الأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان، ثم رفضها إحصاء ساكنة مخيمات تندوف، وآخرها وقوفها بقوة ضد عودة المغرب للاتحاد الإفريقي بدعوى «أن المغرب يجب عليه أن يغير دستوره في اتجاه تعديل الفصل الذي يتحدث عن الحدود الحقة».

.160 هذا النزاع المفتعل على الصحراء المغربية دعمته ورعته الجزائر بشكل كبير ديبلوماسيا وماليا وعسكريا باعتبارها الدولة الراعية لجبهة البوليساريو، وهذا الأمر فضحه الأمين العام للأمم المتحدة في مختلف تقاريرها كما ان الجزائر رحبت بتقسيم الصحراء، إضافة غلى أنها رفضت مقترح الحكم الذاتي، والهدف من كل ذلك استهداف الوحدة الترابية للمغرب.

.161 طوال عقود، بقيت الجزائر وفية لنهج المؤامرات والحرب الدبلوماسية ضد

84 - محمد لخصاصي، 4 مقاربات مترابطة لمقاربة نزاع الصحراء، جريدة الاتحاد الاشتراكي، عدد 11327، ص 7-6، الأربعاء 25 ماي 2016

المغرب ووحدة ترابه، وهدفها المعلن إفشال أي حل سياسي للنزاع المفتعل والذي احتضنته منذ الولادة، وهدفها أيضا تسويق المشروع الانفصالي وإيجاد مساحات في العالم للدعاية له» للتاريخ، فإن الحكومة الجزائرية، وصلت اليوم إلى حالة يصعب عليها الاستمرار في إخفاء مقاصدها الحقيقية، تلك التي تهدف إلى إنشاء دولة عبارة عن دمية ....، دولة دمية تحسب عليها وذلك لغاية تحقيق، بالإضافة إلى مصالح اقتصادية، ضمانات سياسية واستراتيجية للجزائر. كما أنه سيسهل الأمر على الجزائر بناء خطة مسبقة، وضع فريق يعمل لحسابها لن يتردد قط في مرحلة ثانية بالمطالبة بوحدة ترابية مع الجزائر». [85]

وهذا ما وقف المغرب ضده بكل الوسائل التي يتيحها القانون الدولي، حيث أن هدف المغرب الأول يكمن في الحفاظ على الصحراء المغربية، والحل الجدي الملائم لهذا الملف هو مقترح «الحكم الذاتي» الذاتي الذي اقترحه المغرب في ابريل 2007 والذي أكد جلالة اللك محمد السادس في خطابه بمناسبة الذكرى 42 للمسيرة الخضراء أنه « لا لأي حل لقضية الصحراء، خارج سيادة المغرب الكاملة على صحرائه، ومبادرة الحكم الذاتي، التي بشهد المجتمع الدولي بجديتها ومصداقيتها»[86].

.162 في أكتوبر 1974 وخلال القمة العربية بالرباط حضر الرئيس الجزائري هواري بومدين القمة، وحين تناولت القمة قضية الصحراء صرح الرئيس بومدين باسم بلاده «بالنسبة لي، ليس هناك مشكل في الصحراء، الجزائر تعتبر أن هذه القضية قضية مغربية موريتانية صرفة لا أقل ولا أكثر»، ولكن فيما بعد أخرج مسؤولو الجزائر أطروحة تقرير المصير...كل شيئ انطلق من هنا، إنها عملية نصب القرن»[87]. وبالعودة إلى عرض تقدم به السيد محمد بجاوي أمام محكمة العدل الدولية، صرح الخبير القانوني بجاوي

85 - ATTILIO GAUDIO , le dossier du sahara occidental, nouvelle edition latins, depot legal 1ere tri-meste 1978, paris, page 411.

مزيد من التفاصيل انظر عبد الله العروي، رسالة مفتوحة إلى لطفي الخولي في موضوع الصحراء المغربية، عن المحرر ماي 1977، ص 54-47

86 - من خطاب صاحب الجلالة الملك محمد لسادس بمناسبة الذكرى 42 للمسيرة الخضراء

87 - حوار الحسن الثاني مع جون افريك عدد 1239 الصادر بتاريخ 27 نونبر 1985

الذي سيصبح وزيرا للشؤون الخارجية بالجزائر ما بين 2005 و2007 أمام المحكمة بما يلي» كيف لإسبانيا الادعاء أن الصحراء كانت أراضي مسكونة بمتوحشين أو غير متحضرين، في حين يتعلق الأمر بجهة عرفت بزوغ سلالات حاكمة ساهمت باستفاضة في الحضارة الاسبانية المورسكية». مضيفا أن « المقاومة الشعبية في المنطقة والتي ظهرت عبر القرون، أخذت مدى واسعا في أواخر القرن 19، وذلك تحت تأثير الزعماء الدينيين»[88].

.163 بالرغم من الأدلة التاريخية والقانونية والسياسية فإن الجزائر ما تزال مصرة على التشكيك في الوحدة الترابية للمغرب، وتعمل بكل ما أوتيت من جهد وادعاءات باطلة من أجل دعم الطرح الانفصالي، لكن المغرب في صحرائه والصحراء في مغربها، كل هذا والمغرب مجمع على حقه ويقترح الحل السياسي تحت قيادة جلالة الملك والتلاحم بين مختلف فئات الشعب المغربي»[89] .

.164 فرض المغرب، من خلال المائدة المستديرة الأولى التي انعقدت يومي 5 و 6 دجنبر2018 بقصر الأمم بجنيف، حول النزاع الإقليمي حول الصحراء المغربية، جلوس الجزائر على مائدة المفاوضات المباشرة التي دعا إليها المبعوث الأممي هورست كوهلر بحضور الأطراف . نفس الأمر حصل خلال المائدة المستديرة التي جرت يومي21 و22 مارس 2019. ووفق تصريح المبعوث الأممي للصحراء، فإن المائدة المستديرة الأولى نجحت في اتفاق جميع الدول المشاركة على أن التعاون والتكامل الإقليمي هما أفضل طريقة للتصدي للتحديات الهامة العديدة التي تواجه المنطقة. هذه المائدة المستديرة ولأول مرة، كانت جميع الاطراف المعنية حاضرة وشاركت بشكل فعلي في النقاش، بما فيها الجزائر والتي كانت تتنصل من مسؤولياتها وتعتبر نفسها "بلد جار" أو مجرد "ملاحظ". كما جاءت المائدتين المستديرتين بعد القرار 2440، والذي حدد في فقرته الثانية لهذه المائدة المستديرة هدفا محددا يتمثل في التوصل إلى حل عملي، واقعي وقائم على التوافق.

---

88 - Mémoires Plaidoiries et Documents, Sahara Occidental «Cour International de justice « volume 4 page 481 من خطاب صاحب الجلالة الملك محمد لسادس بمناسبة الذكرى 42 للمسيرة الخضراء

89 - إعلان العيون 9 أبريل 2018

الوهم الثالث عشر: البوليساريو ممثل الشعب الصحراوي

هذا وهم كبير، فكيف يستقيم الحديث عن الشعب الصحراوي في منطقة الصحراء المغربية ولماذا لا يتحدث عن «شعب» الصحراء الشرقية؟ ثم إنه ليس هناك أي احصاء لساكنة مخيمات تندوف كما لم تجرى في مخيمات تندوف أي انتخابات، بالمقابل عرفت الأقاليم الجنوبية سلسلة من الاستحقاقات كانت آخرها انتخابات 2015 الجماعية والجهوية وانتخابات 2016 التشريعية

.165 إن حديث خصوم الوحدة الترابية للمملكة عن مفهوم « الشعب الصحراوي» يعد مغالطة كبيرة وباطل، فلم يسبق تاريخيا أن تبلور هذا المفهوم، كما أنه باستحضار الروابط التاريخية والعلاقات الدينية والثقافية التي تربط بين ساكنة الصحراء وباقي ساكنة المغرب، فلا يمكن الحديث عن مفهوم « شعب» صحراوي، بل ساكنة الصحراء، ثم كيف يستقيم الحديث عن الشعب الصحراوي في منطقة الصحراء المغربية فلماذا لا يتحدث عن شعب الصحراء الشرقية؟ وللتذكير فإن الخبير القانوني الجزائري، الذي سيصبح فيما بعد وزيرا للخارجية في الجزائر، محمد بجاوي في مرافعته أمام محكمة العدل الدولية بخصوص نزاع الصحراء استعمل مصطلح «population» ولم يستعمل مفهوم « peuple» حين تقديم إفادته حول النزاع[90]، في هذا الإطار كان رد الملك الراحل الحسن الثاني حاسما في خطاب 6 نونبر 1985 بمناسبة الذكرى العاشرة للمسيرة الخضراء حيث أشار جلالته أن « لو كان شعب الصحراء الغربية فلماذا لا يكون هناك شعب للصحراء الوسطى وللصحراء الشرقية مختلفان عن البلدان التي يتبعان لها فلماذا الرغبة في عزل حالة خاصة فقط في الجزء الغربي من الصحراء لخلق شعب به ذي أصالة وتقاليد وسيادة خاصة. وإنني أطرح هذا السؤال لسبب بسيط هو

90 - «. Mémoires Plaidoiries et Documents, Sahara Occidental Cour International de justice « volume 4 page 481

أنني كما قلت من قبل لا أنوي الدخول في جدل عقيم بخصوص هذا المشك، أما الملاحظة الثانية التي أود إثارتها هنا تتعلق بحركة تحرير وطنية مزعومة تدعى البوليساريو أعتقد في هذا الشأن أنه لا حاجة لي أن أعود إلى الماضي فهذا الإقليم كما يعرف الجميع وكما ذكرت بذلك كان يخضع للاستعمار الاسباني فقد تحدثت هذه اللجنة وصوتت على قرارات تتعلق بهذا الإقليم قبل 1975 ولم يسبق لهذه اللجنة أبدا أن سمعت عن حركت تحرير وطنية تحارب ضد دولة كانت بالفعل دولة استعمارية لأنها لم تكن تحتل فقط هذه الأقاليم وإنما كانت تحتل أيضا أجزاء أخرى من المغرب[(91)]

.166 هناك خلط كبير تسوقه البوليساريو بمعية الجزائر بخصوص ساكنة الصحراء حيث إنها « تمارس بهذا الادعاء خلطا سافرا، لكنه ماكرا، ما بين ساكنة الأقاليم الجنوبية المغربية التي اندمجت بعد التحرير، بكيفية طوعية وديمقراطية في وطنها الأم منذ سنة 1975 متوجة بذلك مسيرة مديدة من النضال التحرري (1957-1975) وبين الجزء من الساكنة الصحراوية المغربية الذي تم ترحيله قسرا وتعسفا من طرف الجيش الجزائري لدى احتلاله مناطق في شرق الصحراء المغربية ما بين نوفمبر 1975 وأبريل 1976، وتم احتجازه بالقوة العسكرية في مخيمات تندوف إلى يومنا الراهن»[(92)].

.167 ساكنة الصحراء لها من يمثلها، ويتشكل ممثلوها أساسا من أعضاء المجالس المنتخبة الجماعية ومجالس الأقاليم والجهات، وهناك نواب للأقاليم الجنوبية في غرفتي البرلمان، وقد أفرزت الساكنة ممثليها الحاليين من خلال الانتخابات الجماعية والجهوية التي أجريت سنة 2015 والانتخابات التشريعية لأكتوبر 2016.

.168 لا تحظى جبهة البوليزاريو باعتراف دولي يذكر، وهو ما يعزز من معطى أنها لاتمتلك أي حق في ادعاء تمثيل ساكنة الصحراء، ذلك أن البوليساريو

91 - «. كتاب الذكرى العاشرة للمسيرة الخضراء، سلسلة دفاتر الصحراء، العدد 12، نشر وزارة الاتصال، نونبر 2015

92 - محمد لخصاصي، 4 مقاربات مترابطة لمقاربة نزاع الصحراء، جريدة الاتحاد الاشتراكي، عدد 11327، ص 7-6، الأربعاء 25 ماي 2016

ليس لها الحق في التحدث باسم الصحراويين أو تقدم نفسها نيابة عنهم، أو الادعاء بأنها تمثلهم، كما أن محكمة العدل الدولية لم تعترف بالبوليساريو ممثلا للساكنة.

169. ليس هناك انتخابات تجرى في مخيمات تندوف، والبوليساريو تتبنى نظام الحزب الوحيد، حيث لا وجود لأحزاب سياسية، ولا انتخابات يمكن من خلالها فرز من يقوم بتدبير شؤونهم، لا وجود للمجتمع المدني ولا وجود للرأي الحر، بل تتبنى البوليساريو نظام الحزب الواحد والفرد الواحد، والجزائر تقف وراء كل هذا المشهد العبثي. ذلك أنه لم يسبق للصحراويين أن انتخبوا هذا الكيان في أي انتخابات ديمقراطية. بالمقابل نجد أن ساكنة الصحراء المغربية يشاركون في مختلف الاستحقاقات التشريعية والجماعية التي تجري في عموم المغرب، و نسبة المشاركة في الانتخابات الجماعية لسنة 2015 وصلت 79 في المائة في الصحراء، مقابل 53 في المائة هي نسبة المشاركة على الصعيد الوطني، وإضافة إلى غياب أي فعل انتخابي في المخيمات فإن ساكنة هذه المخيمات لم يتم إحصاؤها من قبل الأمم المتحدة.

170. من بين النقط القوية المسجلة بالنسبة للمشاركة المغربية في المائدة المستديرة بجنيف حول قضية الصحراء يومي 5 و6 دجنبر 2018 وما تلاها كان الحضور الوازن لأبناء الصحراء ضمن أعضاء الوفد المغربي الرسمي المشارك في المائدة، أي حضور ممثلي الصحراء الشرعيين للتحدث باسم السكان الذين حملوهم إلى رئاسة المجالس الجهوية المنتخبة لإبراز الصرح التنموي الذي تشهده الأقاليم الجنوبية، والمشاركة السياسية الحرة والديمقراطية، ودور المجتمع المدني والشباب. وتكرس مشاركة منتخبي الأقاليم الجنوبية، تحت رعاية الأمم المتحدة، مكانتهم كناطقين شرعيين باسم الساكنة الصحراوية التي تدبر اليوم شؤونها في إطار الجهوية. فقد كان سيدي حمدي ولد الرشيد رئيس جهة العيون- الساقية الحمراء، وينجا الخطاط رئيس جهة الداخلة- وادي الذهب، والسيدة فاطمة العدلي الفاعلة الجمعوية وعضوة المجلس البلدي للسمارة، وأول منتخبة صحراوية منذ 1992، أفضل الشهود أمام مخاطبيهم، عمن يمثل حقيقة ساكنة الصحراء وشهود أيضا لهذه الدينامية القوية التي تعرفها الأقاليم الجنوبية للمملكة. هذه المائدة المستديرة كانت

مناسبة للممثلين الشرعيين لإسماع صوت الساكنة المحلية والتعبير عن انتظاراتها وتشبثها بمبادرة الحكم الذاتي، وإبراز الدينامية التي أطلقت في الجهة بفضل النموذج الجديد لتنمية أقاليم الجنوب.

الوهم الرابع عشر: عودة المغرب إلى الاتحاد الإفريقي اعتراف بالبوليساريو

وهم خاطئ، وإلا فكيف نفسر الموقف الجزائري المعادي لعودة المغرب إلى الاتحاد الإفريقي؟ ثم إن قرائن القانون الدولي تؤكد، أن الاعتراف يخضع لمسطرة قانونية وديبلوماسية ثنائية خاصة

.171 في 31 يناير 2017، قرر المغرب استعادة مقعده كعضو في الاتحاد الإفريقي، بعد انسحابه من التجمع الإفريقي يوم 12 نونبر 1984 بسبب اعتراف اغلب أعضاء منظمة الوحدة الإفريقية آنذاك بعضوية «البوليساريو» في المنتظم الإفريقي. وفي الرسالة التي وجهها صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى القمة 27 للاتحاد الإفريقي المنعقدة بكيغالي في 17 يوليوز 2016 أكد جلالته « أن المغرب، رغم انسحابه من منظمة الوحدة الإفريقية، فإنه لم يغادر أبدا إفريقيا؛ وإنما انسحب، سنة 1984، في ظروف خاصة، من إطار مؤسساتي قاري»[93]. وأضاف جلالته في نفس الرسالة « وفيما يتعلق بقضية الصحراء، فإن إفريقيا المؤسساتية لا يمكنها بعد الآن، أن تتحمل أوزار خطإ تاريخي، وإرث ثقيل. أليس الاتحاد الإفريقي في وضعية تعارض واضح مع الشرعية الدولية؟ فهذا الكيان المزعوم ليس عضوا لا في منظمة الأمم المتحدة، ولا في منظمة التعاون الإسلامي، ولا في جامعة الدول العربية، ولا في أي هيأة أخرى، سواء كانت شبه إقليمية أو إقليمية أو دولية.... ومن هنا، لا يمكن للاتحاد الإفريقي أن يحكم بمفرده على نتيجة هذا المسار، بينما يمكنه، من خلال استعادة حياده، أن يساهم بشكل بناء، في التوصل إلى الحل المنشود[94]

.172 المغرب وجه رسالة قوية للدول الأعضاء بمنظمة الوحدة الإفريقية حين انسحب منها سنة 1984، قال فيها أن الاعتراف بالبوليساريو كعضو في المنظمة هو خطأ تاريخي بحكم انه كيان فاقد للسيادة، ويجب لذلك أن يقع تصحيحيه في المستقبل، وهذا المسلسل بدأ فعليا منذ سنوات، حيث أنه

---

93 - من نص رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى القمة ال 27 للاتحاد الإفريقي المنعقدة بكيغالي 17 يوليوز 2016

94 - نفس الرجع السابق

ضمن 26 بلدا افريقيا الذين انحازوا لجانب الانفصال سنة 1984 لم يعد هناك سوى قلة قليلة من الدول التي لاتزال تعترف بهذا الكيان الوهمي.

.173 قرار المغرب بالعودة إلى الاتحاد الإفريقي جعل البعض يشير إلى أن هذه العودة تشكل اعترافا بكيان مزعوم يطالب بممارسة السيادة على الصحراء المغربية دون امتلاك أسباب تاريخية أو قانونية. وللإشارة فإن مسألة اعتراف أي دولة بأي كيان آخر يخضع لمسطرة قانونية وديبلوماسية ثنائية خاصة، وإلا فإن هناك دول أعضاء في الأمم المتحدة ولا يعترف بعضها بالبعض الآخر، كما أن الأمر يستلزم تطبيق عدد من المقتضيات القانونية المعروفة على الصعيد الدولي، ولهذا نجد أن ثلاثة أرباع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تقريبا، لا تعترف بالكيان المصطنع.

.174 وبحسب البلاغ الصحفي الصادر عن مجلس الحكومة المنعقد يوم 26 يوليوز 2018، فقد أعلن رسميا عن الإجراء المتبع بخصوص الاتفاقات الافريقية وذلك بمناسبة الموافقة على مشروع قانون رقم 55.18 يوافق بموجبه على اتفاقية بشأن حظر استيراد النفايات الخطرة إلى افريقيا ومراقبة وإدارة تحركها عبر الحدود الإفريقية المعتمدة بباماكو (مالي) في 30 يناير 1991. حيث ستكون وثائق انضمام المملكة المغربية إلى هذه الاتفاقية مقرونة بالإعلان التفسيري التالي: «إن انضمام المملكة المغربية إلى اتفاقية باماكو بشأن حظر استيراد النفايات الخطرة إلى افريقيا ومراقبة وإدارة تحركها عبر الحدود الإفريقية، لا يمكن أن يؤول، بأي حال من الأحوال، كاعتراف من المملكة المغربية بفعل أو واقع أو وضعية أو كيان غير معترف به من قبل المملكة المغربية، من شأنه أن يمس بوحدتها الترابية والوطنية». وهو إجراء قطع الطريق على أي استغلال لانخراط المغرب في المنظومة الاتفاقية الافريقية من أجل التشويش على القضية الوطنية، كما سبق للحكومة أن اعتمدت مشروعي قانونين الأول هو القانون رقم37.17 يهم حدود المياه الإقليمية والقانون الثاني رقم38.17 يخص المنطقة الاقتصادية الخالصة بمسافة 200 ميل عرض الشواطئ البحرية وذلك يوم 6 يوليوز 2017، حيث تم ادراج المياه البحرية المقابل للشواطئ الصحراوية في الجنوب المغربي.

كما تم إقران وثائق انضمام المملكة المغربية إلى اتفاقية الاتحاد الافريقي لمنع الفساد ومكافحته، والمعتمدة من قبل الدورة الثانية لمؤتمر الاتحاد

الإفريقي المنعقد بمابوتو بالموزامبيق في 11 يليوز سنة 2003، والتي وافق عليها المجلس الحكومي يوم 10 أكتوبر 2018 بإعلان تفسيري يهم وحدته الترابية والوطنية، وهذا نصه : «تؤكد حكومة المملكة المغربية بأن انضمام المملكة المغربية إلى اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته، لا يمكن أن يؤول، بأي حال من الأحوال، كاعتراف من المملكة المغربية بفعل أو واقع أو وضعية أو كيان غير معترف به من قبل المملكة المغربية من شأنه أن يمس بوحدتها الترابية والوطنية».

.175 هناك من تصور أن عودة المغرب للاتحاد الإفريقي ستوقف مسار سحب الاعترافات بجبهة البوليساريو ودولتها الوهمية، لكن الذي وقع هو العكس تماما، ذلك أن مسلسل سحب الدول اعترافها بهذا الكيان المزعوم تواصل بانضمام دول مثل مالاوي، زامبيا ودولة جنوب السودان والسلفادور وباربادوس إلى لائحة الدول التي سحبت اعترافها بالدولة المصطنعة بعد عودة المغرب إلى المنتظم الإفريقي.

.176 ومن بين انجازات المغرب بعد العودة إلى الاتحاد الإفريقي، أنه عمل على استثمار المساحات والعلائق التي أتاحه التواجد في محافل الاتحاد، من أجل إقناع الدول الإفريقية بحقيقة وتاريخ جبهة البوليساريو الوهمية، كما أتاحت هذه العودة إنجاز شراكات استراتيجية مع دول الاتحاد والتجمعات الإقليمية بإفريقيا وفق منطق رابح-رابح حيث أكد صاحب الجلالة الملك محمد السادس على هذا الأمر بقوله: « لقد انخرطت إفريقيا في مسار التحول بشكل لا رجعة فيه. فما لبثت هذه القارة تؤكد ذاتها، وتفرض وجودها، في تطلع دائم إلى المستقبل، بكل ثقة واطمئنان. لكن ذلك لا ينبغي أن ينسينا ما يقف في طريقنا من تحديات عديدة. فما أحوجنا اليوم إلى إذكاء الوعي البيئي، بما يوازي حاجتنا إلى التنمية الشاملة لقارتنا.[95]

.177 وإذا كانت عودة المغرب للبيت الإفريقي يشكل اعترافا بجبهة البوليساريو، فلماذا عارضت الجزائر وبقوة عودة المغرب للاتحاد؟ بل لو كانت عودة المغرب تعادل الاعتراف بالكيان المزعوم لكانت الجزائر أول المرحبين بهذه العودة،

95 - من الخطاب الذي ألقاه صاحب الجلالة الملك محمد السادس في الجلسة الافتتاحية للقمة الأولى لقادة دول ورؤساء حكومات لجنة المناخ والصندوق الزرق لحوض الكونغو

والواقع أن الجزائر عملت كل ما تملكه واستثمرت كل علاقاتها الإفريقية للوقوف ضد عودة المغرب للاتحاد الإفريقي، لكن مسعاها خاب أمام عدالة مطلب المغرب.

.178 يطرح تساؤل: ماذا استفاد المغرب وقضية الصحراء بعد عودته للاتحاد الإفريقي؟ الوقائع تؤكد أنه بالعودة للمنتظم الإفريقي، تمكن المغرب من إنهاء أمر استغلال البوليساريو والجزائر لهذا التجمع الإفريقي من أجل الدعاية للمشروع الانفصالي في الأمم المتحدة، ذلك أنه حينما كان المغرب خارج التكتل الإفريقي، كانت البوليساريو تتوصل برسائل للأمم المتحدة باسم إفريقيا منذ مذكرة أبريل 2015، واليوم انتهى هذا الواقع بعودة المغرب لشغل مقعده في الاتحاد الإفريقي، كما أن المغرب تمكن عبر الديبلوماسية التي أتاحتها له حضور فعاليات وأشغال الاتحاد الإفريقي من تعزيز سجل الدول اللي سحبت الاعتراف بهذا الكيان الوهمي.

.179 المناخ الذي خلقه المغرب وسط الاتحاد الإفريقي بعد عودته جعلت الاتحاد الإفريقي في سنة 2018 يقتنع بضرورة الانخراط للبحث على حل سياسي للنزاع المفتعل حول الصحراء في إطار الأمم المتحدة. وقد كرست قمة الاتحاد الافريقي المنعقدة بنواكشوط في يوليوز 2018 تقدما جوهريا للمغرب بشأن قضية الصحراء المغربية، حيث كرس أسبقية المسلسل الأممي في تدبير قضية الصحراء المغربية، وهكذا تنص الفقرة 20 من التقرير على « ضرورة أن يدرج الاتحاد الافريقي مسعاه في إطار دعم معزز لجهود الأمم المتحدة، من أجل زيادة فرص نجاحها، وبعبارة أخرى، فإن الأمر لا يتعلق بالنسبة للاتحاد الإفريقي بتطوير مسلسل موازلمسلسل الأمم المتحدة».

.180 المعروف أن منطقة التجارة الإفريقية، تبنى على أساس التجمعات الإقليمية الموجودة في القارة، وإذا أخذنا تجمع المغرب العربي فإن الجزائر عضو فيها، لكن هذا التجمع لا يعترف بالجمهورية الانفصالية. وهذا رد على من يدعي أن تواجد المغرب في الاتحاد الإفريقي هو اعتراف بالبوليساريو، ولهذا من باب آخر نقول إن وجود الجزائر ضمن تجمع الاتحاد المغرب العربي هو إنكار من طرفها لوجود البوليساريو؟، في هذا الصدد اعتبر المغرب أن حدث دخول

اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية (ZLECAF) حيز التطبيق يوم 30 ماي 2019 حدثا كبيرا، ينسجم مع السياسة الطموحة للمغرب على المستوى الإفريقي، حيث أن المغرب كان سباقا للدعوة لإحداث منطقة تجارية حرة تمكن من رفع التجارة البينية على مستوى الاتحاد الافريقي إلى 52 بالمائة في أفق 2022. مع الاشارة إلى أن المغرب وقع أزيد من 1000 اتفاقية ثنائية مع دول القارة خلال 20 سنة الماضية.

.181 المغرب يناضل من أجل حل قضية النزاع المفتعل بالصحراء بكل الطرق الديبلوماسية ويناضل لكي يقنع الدول والأمم المتحدة أن مشروع البوليساريو ما هو إلا مشروع انفصالي فاشل خلقته ورعته الجزائر، وهذا التوجه بدأ يؤتي ثماره .

.182 عرف المؤتمر الوزاري الإفريقي حول دعم الاتحاد الإفريقي للمسار السياسي للأمم المتحدة بشأن الخلاف الإقليمي حول الصحراء المغربية، والذي انعقد بمراكش يوم 26 مارس 2019، مشاركة 37 دولة منها دول عرفت مواقفها من الصحراء تطورا خلال السنوات الأخيرة، وخلص البيان الختامي على أن المسار الوحيد للتعاطي مع قضية الصحراء هو المظلة الأممية، مع التأكيد على أنه لا مجال لأي مسار آخر موازي أو مبادرات جانبية. وأن قرار نواكشوط ينص على أن الاتحاد الإفريقي كباقي المنظمات الأخرى يتعين عليه مواكبة المسار الأممي ودعم قرار الأمم المتحدة.

الوهم الخامس عشر: «التراث الثقافي الصحراوي يتعرض للتدمير»

وهم باطل، فالمغرب نجح في أن يحمي وينمي الثقافة الصحراوية الحسانية

.183 لقد استطاع المغرب أن يحمي وينمي الثقافة الصحراوية الحسانية، حيث تم الاعتراف بها كأحد مقومات الهوية المغربية في الدستور، وتم التنصيص على صيانتها والعمل على حمايتها وتنميتها كمكون ثقافي مغربي أصيل.

.184 يتم تنظيم عدة تظاهرات ثقافية وفنية في الأقاليم الجنوبية طيلة السنة للتعريف والنهوض بالثقافة الحسانية (مهرجان الشعر والأغنية الحسانية، موسم طان طان...)، والتي أصبحت مواعيد سنوية للاحتفاء بالتراث الحساني. وقد تم تصنيف موسم طانطان من روائع التراث غير المادي، وفي سنة 2005 تم تسجيله في لائحة التراث الإنساني الغير مادي.

.185 تخصيص حصة للثقافة الصحراوية الحسانية في الخدمة الإعلامية الوطنية المغربية العمومية، منذ سنة 2004، عبر قناة العيون، ذات الإشعاع الواسع في منطقة الصحراء الكبرى، فبحسب الإحصاء الوطني لسنة 2014 يبلغ عدد الناطقين بالحسانية 0,9 بالمائة من مجموع الساكنة. وينص دفتر تحملات هذه القناة على «أنها تعتمد برمجة عامة ومتنوعة، بتعبير جهوي في أغلبيته، موجه خصوصا لساكنة أقاليم جنوب المغرب. تضمن إعلاما للقرب، وتعطي الأولوية لتغطية الأحداث الجهوية والمحلية». كما تعمل القناة على «تشجيع وإشاعة الإبداع الفكري، والإبداع الفني خاصة الموسيقى، على المستوى الجهوي. تساهم في تثمين التنوع الثقافي واللغوي الذي يميز الأقاليم الجنوبية». كما ينص دفتر تحملات القناة على أنها تعتمد نظاما مفتوحا لطلبات العروض لتمكين شركات الإنتاج الصحراوية الحسانية من تقديم برامجها.

186. إطلاق مشروع متحف التراث الصحراوي بالداخلة، بدعم من المكتب الشريف للفوسفاط والمجلس الوطني لحقوق الإنسان ووكالة تنمية الأقاليم الجنوبية.

187. تمويل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ما مجموعه 116 مشروعا في المجال الثقافي في المنطقة ما بين 2007 و2012.

188. إحداث مركز الدراسات الصحراوية تابع لجامعة محمد الخامس بالرباط، سنة 2013، بمبادرة من المجلس الوطني لحقوق الإنسان ووكالة تنمية أقاليم الجنوب والمكتب الشريف للفوسفاط، بهدف تشجيع البحث العلمي المتعلق بالصحراء، بما يساهم في حفظ الذاكرة وإنجاز أبحاث تطبيقية حول مجالات المعرفة التاريخية والاجتماعية والثقافية للأقاليم الجنوبية.

189. إحداث صندوق دعم الأفلام الوثائقية حول التاريخ الصحراوي والثقافة الحسانية، سنة 2014، بميزانية تقدر بـ 15 مليون درهم سنويا عبر لجنة مستقلة.

190. إطلاق مهرجان العيون للفيلم الوثائقي حول الثقافة والتاريخ والمجال الصحراوي الحساني، نونبر 2015، بمدينة العيون لتقوية إشعاع خصوصية الثقافة الصحراوية الحسانية وعرض وتثمين الإنتاجات السينمائية الوثائقية التي تعنى بالثقافة والتاريخ والمجال الصحراوي الحساني.

191. إطلاق عدة مشاريع تهدف إلى صيانة وحماية التراث الاركيولوجي بالسمارة والداخلة تحت إشراف وزارة الثقافة.

192. تعزيز حضور المكون الحساني في برامج الاعلام السمعي البصري الوطني وضمن برامج وكالة المغرب العربي للأنباء.

193. إحداث مندوبيتين جهويتين للمكتب المغربي لحقوق المؤلف بجهتي العيون والداخلة، وذلك بهدف تثمين وصيانة الإبداع الفني والثقافي بالمنطقة.

ملحق 1:

لجنة تصفية الاستعمار وقضية الصحراء المغربية؟

ما الموقف من اشتغال لجنة تصفية الاستعمار بالجمعية العامة للأمم المتحدة على قضية الصحراء المغربية؟

الرد في إحدى عشر نقط:

- أولا: المغرب هو من تقدم في 1963 الى الامم المتحدة بطلب تصفية الاستعمار الإسباني الذي كان موجودا آنذاك،
- ثانيا: إن مجلس الأمن وهو يباشر حل هذا الملف بشكل حصري لا يحيل في قراراته على ما يصدر عن الجمعية العامة ويمكن العودة الى آخر قرار صادر والحامل لرقم 2440.
- ثالثا: أن المادة 12 من ميثاق الامم المتحدة تنص بوضوح على أنه «عندما يباشر مجلس الأمن، بصدد نزاع أو موقف ما، الوظائف التي رسمت في الميثاق، فليس للجمعية العامة أن تقدّم أية توصية في شأن هذا النزاع أو الموقف إلاّ إذا طلب ذلك منها مجلس الأمن»، وهو ما لا ينطبق على هذه الحالة ولهذا ليست هناك إحالة في قراراته على الجمعية العامة، ولهذا تداول الجمعية العامة في الموضوع مخالفة صريحة للمادة 12.
- رابعا: ان تصفية الاستعمار تمت في 1975 وما نواجهه اليوم هو مشروع تجزئة وتقسيم فضح نفسه في فبراير 2002 وعندما كشف الأمين العام للأمم المتحدة عن تفضيل الجزائر والبوليساريو بحل تقسيم الصحراء وهو ما رفضه المغرب جملة وتفصيلا.
- خامسا: لو كانت قضية تصفية استعمار لما اقرت محكمة العدل الدولية بوجود روابط ولاء بين قبائل الصحراء والمغرب.
- سادسا: تصفية الاستعمار انطلقت منذ القرن الخامس عشر في مواجهة البرتغال وفي مواجهة الإنجليزثم في مواجهة اسبانيا بعد 1884 ووثقت سيادة المغرب أزيد

من 12 اتفاقية دولية، وسجلها يشمل أزيد من 50 معركة اختلطت فيها دماء الشهداء من الشمال والجنوب وقادتها مختلف قبائل الصحراء المغربية وامتدت هذه المعارك الى ضواحي مراكش.

- سابعا: أن قبائل الصحراء جددت في مؤتمر أم الشكاك بالصحراء المغربية في مارس 1956 انخراطها في تصفية الاستعمار تحت قيادة جلالة الملك محمد الخامس رحمه الله وقيامها بزيارته في العاصمة الرباط في ماي 1956.

- ثامنا: أن سقوط وهم تصفية الاستعمار كان عاملا حاسما في سحب 47 دولة باعترافها بالجمهورية المزعومة ليصبح المشروع الانفصالي في وضعية عزلة برفض ما يفوق ثلاثة أرباع دول العالم به.

- تاسعا: أن تعريف مفهوم «القوة المحتلة» بوضوح بموجب قرار لهاي لسنة 1907 ومعاهدة جنيف الرابعة، الصادرة يوم 12 غشت 1949، اللذان ينصان على أن «القوة المحتلة» تنطبق على استعمار أرض دولة موجودة فعلا خلال نزاع دولي مسلح، وهو ما ينطبق بتاتا على حالة الصحراء المغرب فلم تكن هناك دولة في السابق.

- عاشرا: أن المغرب أعلن مرارا وآخرها ما أكده السفير الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة عمر هلال اليوم الثلاثاء 16 أكتوبر 2018 بنيويورك، على «أن استمرار قضية الصحراء المغربية على جدول أعمال اللجنة الرابعة يعد انتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة. ولهذا السبب، يجب على هذه الهيئة التابعة للأمم المتحدة أن ترفع يدها عنها.» فهي»القضية الوحيدة التي مازالت موضع نقاش وقرار للجنة الرابعة، علما أن مجلس الأمن يتولاها منذ سنة 1988»، وهو ما يمثل «مفارقة تاريخية» وانتهاك ل «المادة 12 من ميثاق الأمم المتحدة».

- إحدى عشر: أن الامم المتحدة اعتمدت منذ ما يناهز خمسة عشر سنة خيار البحث عن حل سياسي واقعي متوافق عليه، كما ان المبعوث الأسبق بيتر فان فالسوم أعلنها صراحة ان الانفصال خيار غير واقعي.

ملحق 2:

لماذا مشروع المرافعة المتوسطية عن مغربية الصحراء؟

ثلاثة محددات للجواب عن هذا السؤال

- قضية الصحراء هي قضية الجميع كما أكد على ذلك جلالة الملك محمد السادس حفظه الله، وما يحتمه من عمل على تعزيز قدرات مختلف الفاعلين لتمكينهم من الترافع.
- قضية الصحراء هي معركة متواصلة ومستمرة وليست مسألة ظرفية أو موسمية ترتبط فقط بمناقشات مجلس الأمن حولها، بل نجدها في مختلف المحطات الدولية والقارية وموضوعًا للتدافع القوي، مما يتطلب حالة من اليقظة والحضور ونبذ منطق الكرسي الفارغ.
- ربح وصيانة قضية الصحراء يتطلب الفعل والمبادرة وليس الارتهان لردود الفعل، مما يقتضي الوعي بالمستجدات والتطورات والاستعداد الاستباقي للمخاطروالتحديات.

انبثق هذا المشروع عن خمسة تطورات وتراكمات:

- تحولات المشهد الحزبي المتوسطي ببروز احزاب جديدة ذات علاقة بحركية المجتمع المدني وتفرض التواصل معهم للتعريف بالقضية وتقديم حقائقها
- فعالية متزايدة لدول شمال المتوسط في منظومة القرارالاوروبي عامة والبرلمان الأوربي خاصة، وما يستدعيه من اشتغال أكبر للمجتمع المدني لضمان مواقف مناصرة للموقف الوطني.
- تنامي الرفض للانفصال والانقسام في الساحة المتوسطية بعد التطورات التي عرفتها دول مثل اسبانيا وإيطاليا مما يخدم قوة الخطاب الترافعي حول مغربية الصحراء.
- انتباه أكبر للمخاطر الأمنية وتحديات الهجرة المرتبطة بعدد من دول جنوب المتوسط وما ينتج عنه تراجع في إسناد الخطاب الانفصالي وتأييده.
- حضور مؤثر لمغاربة العالم في عدد من دول جنوب أوروبا بما يناهز 3 ملايين مغربي، والحاجة لتأطير علمي وعملي لترافع فعال عن مغربية الصحراء.

أي مضمون للمرافعة؟

- قضية الصحراء ليست موضوع مساومة فلا حل سوى حكم ذاتي في إطار السيادة المغربية.
- تفكيك مقولات الخطاب الانفصالي والرد العلمي المبني على الوقائع والمعطيات الملموسة، ويمكن الانطلاق من كتاب « مغربية الصحراء.. حقائق وأوهام النزاع» كأرضية.
- استثمار منصات وأدوات العالم الرقمي لترافع فعال، وتملك مهارات التواصل الرقمي وإنتاج الوسائط وبثها.

خلاصة

إنها حقائق تنطلق من تاريخ وواقع نزاع إقليمي مزمن، لتنقض أوهاما بنيت على باطل، وترسخ، صوابية الموقف المغربي، والمتشبث بمقترح الحكم الذاتي في إطار وحدته الوطنية، وتفسر توسع التأييد الدولي لهذا المقترح كحل للنزاع، بما يؤكد أن بناء الوعي السليم معركة لا تقل أهمية عن معركة مواصلة تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها أقاليم الصحراء المغربية.